المشروع السياسي
لشيعة العراق
بين الانتخابات والتحديات

المشروع السياسي

لشيعة العراق

بين الانتخابات والتحديات

بسم الله الرحمن الرحيم

هوية الكتاب

عنوان الكتاب: المشروع السياسي لشيعة العراق بين الانتخابات والتحديات

تأليف: مجموعة من الاساتذة والباحثين

صاحب الامتياز: محمد صادق الهاشمي

اسم المطبعة: الصنوبر

عدد صفحات الكتاب: ١٤٤ صفحة

الإخراج والمتابعة الفنية: علي حسين الهاشمي

عدد النسخ: ٣٠٠٠ نسخة

الطبعة: الأولى

تاريخ الإصدار: ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م

مدخل

حقيقة الخطاب

العربي البعثي الطائفي

تأليف

محمد صادق الهاشمي

﴿أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[1].

إن الدور العربي في العراق قبل وبعد سقوط صدام حسين التزم سياسة طائفية كانت ومازالت السبب في تدمير العراق، والعمل على إراقة الدماء كما كانت عبر تأريخه المعاصر، واليوم تتفاقم الأزمة بمديات أعلى، بعد أن بلغت سياسة بعض الأنظمة العربية حداً لا يطاق، في إرسال الإرهابيين ووتقديم الدعم اللوجستي بكل أشكاله، لبلوغ هدفها المنشود في تمزيق لحمة العراق، وقتل أبنائه، وتعطيل مشروعه السياسي الديمقراطي، وبالتالي تخريبه سياسياً واجتماعياً وبنيوياً.

وقد اتضح أن المشروع العربي لبعض الأنظمة العربية هو مشروع بعثي صدامي طائفي مقيت، يعمل جاهداً على تعطيل الحياة العراقية، وافشال مشروعها السياسي لاعادة مشروع حزب البعث وتأهيله ويطمح أن يكون ـ هذا المشروع الطائفي الذي تقوده السعودية ـ البديل لمشروع العراق الديمقراطي المتعدد الحر.

---

(١) يونس: ٣٥.

أما أصحاب المشروع الصهيو ـ أمريكي فهم يرون في بعض الأنظمة العربية أنظمة حافظةً لمشروعهم وصائنةً له من الفشل في المنطقة، بعد أن طوق الوطنيون العراقيون المشروع الامريكي بمحددات في غايه الاهمية والدقة، وأدل دليل على ذلك أنه كلما تعثرت الظروف بالمشروع الأمريكي في المنطقة عموماً والعراق خصوصاً كلما وجدوا في هذه الأنظمة ملاذاً يؤوْن اليه، وقوةً وركناً شديداً يستندون إليه، وهذا ما ظهر جليا حينما اعلن بوش عن خطته الأمنية ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٦م، فهو يكشف عن هذا المطلب حينما أعلن: أن خارطة الطريق للخروج من الأزمة العراقية تتم من خلال بناء تحالف عربي ـ أمريكي تقوده عدد من دول الخليج والأردن ومصر والسعودية،و هذا الإعلان منه ـ بوش ـ يؤشر بما لا يقبل الشك ولا يدع مجالاً للنقاش، أن هذه الدول تشكل عمقاً استراتيجياً لأمريكا، ولكل مشاريعها في المنطقة، وهذا العمق بمثابة حبل النجاة لعلاج الإخفاقات الأمريكية في المنطقة، كما أنه كان سبباً لنجاح المشروع الأمريكي قبل الاحتلال لعقود من الزمن، وكان سبباً لبسط نفوذها وهيمنتها في المنطقة، ويؤكد هذا الإعلان من الحكومة الأمريكية ـ أيضاً ـ نوع التأثير للمشروع العربي الطائفي على الواقع السياسي العراقي.

ومن هنا ندرك لماذا انطلق بوش بخطته لإنجاح مشروعه داخل العراق، وتدارك الخسارة وجبران الفشل، بأنه كان يحاول فتح الباب

لهذه الأنظمة كي تمارس دورا خطيرا في العراق، تمثلت بالعديد من المشاريع الخطرة لإعادة حزب البعث إلى العراق، نعم إن سياسة هذه الأنظمة العربية مهما تبدلت في العراق هي ذات السياسة التي مارستها الإمبراطورية العثمانية والدولة البريطانية، وهكذا العهد الجمهوري ابتداء بعبد السلام عارف وانتهاء بأكبر طاغية طائفي عرفه تأريخ العراق المعاصر، إنها سياسة تركز على الأقلية وتصفها بأنها عربية، وتلغي إشراك الأكثرية لمبررات واهية من أنها أكثرية صفوية فارسية!!.

ومن العجيب ولا ينقضي العجب أن هذا اللغة التي ينعق بها الغراب الطائفي العربي اليوم هي ذاتها التي نادى بها صدام حسين ـ كخطاب شبه رسمي أصّل لها ونظّم عليها قواعده الحزبية ـ وراح ضحية هذا الخطاب آلاف الأبرياء من أبناء السنة والغالبية الشيعية، الذين رفضوا سياسة التمييز المدني والتنابز القومي والعرقي، سيما بعد أن أخذ الخطاب حالته الرسمية بشكل واضح وصريح في ماكنة النظام الإعلامية، وجد فيه النظام خطاباً مؤثراً لاستمراره في الحكم والتسلط.

وفضلا عما ساهمت به الأنظمة العربية لدعم سياسة صدام الشوفينية اقتصادياً وعسكرياً وإعلامياً، فهي اليوم قد عضدت كل وسائل التدمير ضد الشعب العراقي. فالإعلام والمال والدور المخابراتي وتصدير الإرهابيين كلها أدوات لهذه الأنظمة لبث الفرقة

والتناحر بين أبناء الشعب العراقي، وإيصاله الى مرحلة الحرب الطائفية، وقد ألقت هذه السياسة ضلالها على الشعب العراق فسالت أودية الدماء بقدرها قهراً، ونزحت آلاف العوائل تشريداً وتهجيراً، ومازالت المعركة تدور رحاها، ولا أحد يستطيع التنبؤ بما ستؤول إليه أحداث هذا المشروع الطائفي

والمشروع الذي يلوح في بعض الأنظمة العربية في هذه المرحلة هو مشروع بعثي صدامي طائفي إرهابي شمولي يلغي العملية السياسية في العراق - من خلال الانقلاب المخملي ـ ويضع الدكتاتوريات المساندة لها بديلاً عنها، وربما يجد المحلل السياسي والمتأمّل لسياسه اوباما الجديدة ما يؤكد هذا الاتجاه، لأن من أبرز معالم هذا المشروع هو الخوف من تنامي المد الشيعي او الايراني تاره ـ كما يزعمون ـ داخل العراق بذريعة التدخل الفارسي أو الصفوي. ولقد بدت البغضاء من أفواههم، وما تخفي صدورهم أكبر، وصدرت تخرّصات من بعض المسئولين العرب ومن أكبر الدول العربية في الأردن ومصر والسعودية بذلك؛ لاسيما حين وصَفت شيعة العراق بأنهم صنيعة إيرانية وأدوات طيعة لإعادة الإمبراطورية الفارسية الصفوية!!.

وليس من جواب لهذه المدعيات الجوفاء إلا القول أن تنامي المشروع الإسلامي في مواجهة أمريكا، واعتماد إيران سياسة الإسناد للشعب الفلسطيني العربي واللبناني وسائر القضايا المصيرية

لشعوب المنطقة شيعية كانت أم سنية لخير دليل على زيف هذه الدعاوي المتهافتة وبطلانها، والتي تحاول تمرير سياستها بهدم العملية السياسية الديمقراطية في العراق، كي لا تنكشف سوءات أنظمتهم القمعية الاستبدادية.

ولذلك ارتبط المشروع الذي تعمل عليه هذه الأنظمة العربية داخل العراق ارتباطاً وثيقاً بالإرهاب، والعنف، والقتل، والتهجير، والتشريد، وأنهار من الدم، وكل المؤشرات والأرقام تتجه إلى أن الأنظمة العربية الرسمية وغير الرسمية ضالعة إلى حد النخاع في هذا النزيف الدموي الذي ضرب العراق، وهم اليوم بعد ان تماسك العراق وتجاوز المحنة التي أرادوا من خلالها قتل مشروع الأمّة العراقية ومرجعيتها اليوم عادو ليجربوا حظهم العاثر في اسقاط العملية السياسية او افشالها من خلال افشال الانتخابات النيابية والتشويش على ذهنيه الشعب العراقي، ولكن الشعب العراقي شعب المقدّسات والدين والمبادئ، الذي تغذى ثقافته من مدرسه آل البيت سوف يفشل مؤامراتهم، ويرد كيدهم الى نحورهم من خلال مشاركته الفاعلة والواسعة، لانه يدرك ان العملية الانتخابية تعني ما تعنيه من قيم وحفاظ علي المبادي والمذهب ونصره آل البيت، والحفاظ على الخط الاسلامي الرسالي ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾[1].

(١) آل عمران: ٥٤.

بيد أن المؤلم المؤسف أن تتعالى بعض الصرخات ـ زوراً وبهتاناً ـ بأن هذا المشروع الطائفي العربي هو خدمة لسنة العراق ومطالبة بحقوقهم الملغاة وكرامتهم المصادرة!! وهكذا يروج الإعلام الطائفي بأقوى ما يمتلك من قوة التأثير، سيما بعض الخطابات الاستفزازية المليئة بالحقد الطائفي.

وهل يمكن أن نصدق ـ نحن شيعة العراق وسنته ـ أن هؤلاء الطغاة يريدون الانتصار لسنة العراق، وتحوّلوا بقدرة قادر مدافعين عن مصالح السنة بالعراق، في الوقت الذي اعتقلت هذه الأنظمة في مصر وحدها مثلاً أكثر من (٣٠) ألف معتقل[1] وكلهم من أبناء السنة!! فهل يمكن لهذا النظام أن يتحوّل بقدرة قادر مدافعاً عن مصالح سنة العراق؟ وهو يذبح سنة مصر يومياً على رؤوس الأشهاد!! وليس أدلّ على ذلك الهراوات التي شجت رؤوس الأبرياء من المصريين، لا لشيء إلا لأنهم أدلوا بأصواتهم لصالح حركة الأخوان المسلمين في مصر. وكان ذلك عشية الانتخابات التي جرت في مصر، أليس المصريون سُنةً؟

وهذه فلسطين تباع وتشترى يومياً دون أن يكون هناك قرار عربي واحد ينتصر لها، من خلال التأثير على السياسة الدولية، أو بموقف بترولي يغيّر مسار الصراع العربي الصهيوني، بل استمر التخاذل والهوان حتى باتت القضية الفلسطينية قضية تتلاعب بها الإرادة

---

(١) الأهرام القاهرة، ٢٠٠٧/٧/١٢

الأمريكية تلاعباً مخجلاً، من خلال مشروع (خارطة الطريق) التي طبخت مقرراتها في أوسلو بمعزل عن العرب، بل بمعزل عن إرادة الشعب الفلسطيني نفسه! أليس الشعب الفلسطيني شعباً سنّياً ان صح التعبير؟

وهذه حماس السنية؛ وهي الحركة الإسلامية المناضلة والمدافعة عن المشروع التحرري في فلسطين وعن المقاومة لماذا لا يؤيدها المشروع الطائفي العربي؟ بل عمل جاهداً وبكل ما أوتي من قوة على تركيعها ومحاصرتها قاطعاً عنها كل الإمدادات المادية التي يمكن أن تعين الشعب الفلسطيني المقهور وتدعمه لمواصله حياته اليومية العادية اليس حماس حركة سنية؟

فإذا كان المشروع العربي الطائفي يدافع عن أهل السنة بما هم سنة، فالأولى بهم والأجدر العمل على نصرة الشعب الفلسطيني.

وإذا كان المشروع السعودي يزعم الدفاع عن العروبة فهذه هي عروبة فلسطين التي تُرك أمرها وحُورب رجالاتها، وبلغت بهم عروبتهم المدعاة أن ركع العديد من الرؤساء العرب لمشاريع الذل والإستسلام حَّداً رفع العلم الإسرائيلي فوق هام العرب وعواصم الأنظمة العربية.

وهذا الجنوب اللبناني يحاصر من إسرائيل ولا مدافع سوى حزب الله لبنان مع ما سجلته هذه الأنظمة العربية العبرية من مواقف انهزامية يندى لها جبين الأحرار.

وأين مشروع الأنظمة الدكتاتورية يوم استباح صدام حسين دولة الكويت، حيث تعرض شعبها المسلم الشريف لأقسى المعاناة البشرية، ولا يغيب عن ذاكرة الأجيال العربية مناصرة بعض الأنظمة العربية وتأييدها وإسنادها لصدام أبان غزو الكويت، فهتكت حرائر الشعب الكويتي وقتل شبابه وأحرقت ثرواته، فأين عروبة وقومية ومذهبية هذه الأنظمة من الظلم الصدامي على شعب الكويت المسلم العربي أليس في الشعب الكويتي سنة؟

فهل يمكن لعاقل سني أو شيعي عربي أو عراقي أن يصدق بنوايا الخطاب العربي السعودي الطائفي البعثي في حفظ مصالح سنة العراق في الوقت الذي يذبح فيه السنة في بلدانهم ويطارد علماؤهم من بلد إلى آخر.

متى كانت هذه الأنظمة سنية، وهي التي تأوي جلادي النظام الصدامي وزمره التي داست بدروعها عشائر الدليم العراقية السنية الوطنية، بعد أن رفض القائد الطيار محمود مظلوم الدليمي سياسة صدام القمعية.

وها نحن العراقيون ـ وكما يشهد التأريخ ـ نؤكد أن سنة العراق مع شيعته هم قلب العراق النابض وروحه السمحة، ونحن على ثقة لا يساورها الشك بأننا لن نخدع بمشاريع السياسيين النفعيين الذين كانوا بالأمس من جلادي النظام الدكتاتوري البغيض، من هنا أشد علي أيدي أبناء الشعب العراقي عموما وعلى يد أبناء شيعه العراق

ثانيا من ان يعلموا أنَّ مشروعا تعمل عليه السعودية لاعادة وتأهيل البعثيين، وطريقهم لحفظ مشروعهم السياسي وحرياتهم وكراماتهم هو العمل على المشاركة الفاعلة في الانتخابات كي تتحول الانتخابات التي تريدها هذه القوي والانظمة من انقلاب ضد مصالح الشعب العراقي ومشروعه السياسي الى ثورة الصمود والتضحية والثبات على المبادئ والنصر للاسلام والدماء والابرياء والمحرومين والثكالي والمستضعفين ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾[1].

(١) محمد: ٧.

العملية السياسية في العراق

(والتحديات)

والمشروع العربي البعثي الطائفي

تأليف

إبراهيم حسيب الغالبي

تصل التجربة العراقية إلى مفترقات مصيرية تحدد الملامح الأبرز لما سيكون عليه الوضع لهذا البلد خلال المستقبل المنظور على الأقل، حيث تكتنف هذه التجربة في طورها الجديد تحديات كبيرة، وتلمّ بها تعقيدات ضخمة، وتواجه التجربة السياسية التي انطلقت منذ ستة أعوام تحديات تؤشر إلى حقيقة الأزمة التي تتجلى بمدى الانقسام والتباين الحاد بين توجهين يحاول أحدهما جرجرة العراق والانتكاس به إلى ماضيه بكل عقده وأدوائه وأوضاعه الشاذة، فيما يحاول الآخر الامتداد نحو آفاق التواصل مع تجربته التي أعقبت التغيير، والتي أوجدت معادلة سياسية مختلفة، منحت العراقيين القدرة على التعبير عن أنفسهم وخلق توازن منطقي بقدر ما يوفر للمكونات العراقية المختلفة فرصة التمثيل والمشاركة السياسية بشكل حر وديمقراطي، فهو بذات القدر أيضا منح للأغلبية قدرتها الطبيعية على التصدي لإدارة الشأن السياسي بعد عقود طويلة من التهميش والإقصاء وغياب الحقوق بفعل التسلط والتعسف الذي لحقها. إلا أن ثمة أطرافا داخلية وإقليمية تتقاطع مصالحها وأجنداتها مع الوضع الحالي وتبدو على قدر كبير من الخشية من ترسيخه واستمراريته، ويبدو أن الرهانات السابقة خلال الفترة الماضية من

عمر التجربة العراقية والتي استندت إليها مواقف تلك الأطراف قد ثبت فشلها، أو لنقل إنَّ طبيعة تطور التجربة وحيثيات نضوجها فرض على تلك الأطراف رهانا مختلفا، مع أن بعض وسائل وآليات الإعاقة والتعويق السابقة أصبحت جزءا ساندا، وانتقلت من مرحلة الاعتماد المباشر عليها لتحقيق الأهداف إلى مرحلة توفير الأجواء وتهيئة الظروف لتوظيف أدوات وطرق أخرى أكثر مناسبة للمتغيرات الحاصلة.

إن أبرز مشكلة تواجه العراق منذ الإطاحة بالنظام السابق بعد الاحتلال الأمريكي هو التدخلات الإقليمية بالشأن الداخلي. هذه التدخلات هي المسؤولة بقدر كبير عن أزمات الداخل العراقي ومشاكله، دون قطع النظر عن أن هذه التدخلات ما كان لها لتتم لولا وجود أطراف عراقية أوجدت مبررات هذا التدخل واحتضنته وشجعته، كجزء من سعيها للتواصل مع المشروع السياسي السابق وإحيائه، ذلك المشروع الذي انقلب مركبه وغرق في لجة التاسع من نيسان ٢٠٠٣، فما كان منها إلا القفز في مركب الجوار تجاوزا لحالة القطيعة عقب غزو الكويت وإعادة نسج الرابط القومي عبر الطائفي، لهذا فليس مفاجئا أن ينتهي مشروع التدخل بالصورة الحالية التي تغلف محتواها الطائفي المحض بواجهة علمانية قوامها البعث والحركات والتنظيمات المتشعبة عنه، والواجهات السياسية الداعمة، بعد أن فشلت القاعدة في أداء دورها. ذلك المحتوى

والمضمون تبرره حقيقة امتلاك الأغلبية المكوناتية لزمام السلطة، وهو امتلاك مرفوض، وسلطة غير مرحب بها من قبل بعض الأنظمة العربية التي اعتادت على التعامل بنظرة ونفس طائفي يقسم الجسد العراقي إلى شطرين أغلبية محكومة وأقلية حاكمة!

بعد ستة أعوام أصبحت الصورة أكثر وضوحاً، والخطاب امتلك مباشرة أكثر من السابق، ويجد الشيعة وسياسيوهم أنفسهم في موقف حرج، وأمام تحديات غاية في الخطورة على مختلف الأصعدة والجبهات. لا يخفى أن الأنظمة العربية لا سيما الدول ذات المحورية والتأثير الإقليمي غير مرتاحة للتجربة العراقية منذ بدايتها، وقد تطورت مواقفها نحو الأسوأ حتى بدا أخيرا أن ثمة مشروعا أكثر جدية وتكاملا هذه المرة يهدف إلى إعادة الأمور الى سابق عهدها.

المشكلة أنَّ نجاح هذا المشروع يعني الانتكاس ثانية صوب عراق غير مستقر ومعرض للتفكك والتشرذم، وأن كل الجهود التي بذلت خلال الأعوام السابقة لتأسيس نظام سياسي يتمتع بالقدرة على تلبية طموحات الجماهير العراقية ستذهب أدراج الرياح، وربما سيكون المكون الشيعي أكثر الأطراف تحمّلاً لفداحة الخسارة وخيبة الأمل، ذلك أن المواطنين الشيعة تعرضوا لحملات قتل وإبادة من قبل المجاميع الإرهابية، ولا زالوا مستهدفين بقوة تماما كما جرى استهدافهم قبل الإطاحة بنظام صدام حسين. إن عودة دكتاتورية

البعث بوجه جديد وفرض معادلة الماضي المجحفة تشكل الخطر الداهم الذي يتهدد فرص بناء عراق ديمقراطي قائم على عدالة نسبية يوفرها النظام التعددي الحر، وتعني أيضا توقع عودة كل مشاكل وكوارث وأزمات هذا الماضي، الذي لا زالت صورته الغثة والمريرة عالقة بالأذهان. قد لا تجدي تحذيرات كهذه لتلك الأطراف الدولية التي عارضت صدام حسين وسياساته وأسهمت في إسقاطه اقتصاديا وعسكريا بادعاء الرغبة في إقامة نظام ديمقراطي بديل، لأن من الواضح أن هذه الديمقراطية كانت المأمول لتلبية مصالح تلك الأطراف وعلى رأسها الولايات المتحدة وبعض دول الجوار، وبتغير بوصلة تلك المصالح لم يعد للديمقراطية أية أهمية بالنسبة لها.

الأمر مختلف بالنسبة للشعب العراقي. القضية تعتبر مصيرية، إنها مسألة حياة أو موت. فما يجب إدراكه أن السقوط في وحل دكتاتورية قمعية جديدة يعني الوقوع في هاوية سحيقة، إذ يصعب إلى حد الاستحالة تغيير منطق الأحداث القادمة ونتائجها المدوية في حال ارتكب الشعب العراقي خطأ تاريخيا فادحا بحجم التسليم لانزلاق الأمور نحو الماضي الذي لن يسمح بشكل شبه حتمي لمستقبلهم أن يكون ذا معنى.

والسؤال: كيف سيواجه العراق مشروع إعادة دكتاتورية البعث الذي أصبح خيار جيران العراق العرب من دون استثناء؟

الطائفية في العراق

لا توجد طائفية في العراق، فالشعب العراقي لم يعرف مسميات كالشيعة والسنة وأمثالهما إلا بعد الاحتلال ومجيء أحزاب الإسلام السياسي الشيعية والسنية. فالعراقيون عاشوا لقرون بانسجام وتآلف ولم يعرفوا يوما التناحر فيما بينهم، حتى في عهد حكم صدام، فهو لم يكن طائفيا وقد مارس الظلم والقمع ضد السنة والشيعة على السواء.

الطائفية ضاربة في عمق التاريخ العراقي، والعراقيون منذ أيام الدولة الأموية منقسمون على أنفسهم إلى سنة وشيعة، ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة نشأت معها الطائفية التي أسس لها المستعمر الإنكليزي وعمّقها في المجتمع العراقي ليستفحل وبالها في عهد البعث الذي مارس سياسة طائفية وتمييزا واضحا في تعامله بين السني والشيعي. وقد حصد المجتمع العراقي نتائج تلك السياسة الكارثية بعد سقوط النظام وتلاشي سلطة الدولة وقانونها لينفلت زمام الأمور فما حدث بعد التاسع من نيسان هو التعبير عن الحقيقة المرّة التي لا يمكن إنكارها من أن الطائفية لها سلطانها على العراقيين وضاربة بجذورها في مجتمعهم، وما الطائفية السياسية التي عصفت بالبلد إلا انعكاس للطائفية الاجتماعية التي عانوا منها منذ قرون.

رأيان متناقضان أحدهما ينفي الطائفية والآخر يحيلها إلى أجلى وأرسخ حقائق التاريخ والواقع في العراق اجتماعيا وسياسيا معا. ربما أمكن القول إن كُلًّا منهما بات يُعبّر بقدر معين عن موقف من التغيير السياسي الذي حصل في عام ٢٠٠٣. النافون لفكرة وجود الطائفية يعبرون عن رغبة كامنة في نفوس العراقيين بالعيش بسلام وبعيدا عن النزاعات، ومنهم من ينفي الطائفية تاريخيا لأغراض سياسية فهو يحمل الأحزاب والحركات الإسلامية مسؤولية وجود هذه الظاهرة انطلاقا من خصومته معهم ورغبته في إقصائهم من السلطة بل ربما من الساحة السياسية، مع أن العراق بلد متعدد الطوائف والقوميات ولم يخترع الإسلام السياسي هذا التعدد. فهذا الرأي يحاول تحميل الإسلاميين كل ما حصل من تبعات الاحتلال الأمريكي وهو ما يعد بعدا عن الحقيقة فهناك أحزاب علمانية مشبعة بروح الطائفية أكثر من أي حزب إسلامي كحزب البعث، ومع عدم تبرئة البعض من الأخطاء الفادحة التي وقع فيها إلا أن من غير الممكن ادعاء انسجام وتجانس مذهبي للعراقيين بمختلف طوائفهم أطاح به هؤلاء الإسلاميون فالتعددية في المجتمعات تفرز حالات سلبية وظواهر اجتماعية وسياسية لا مناص من وقوعها، وتستفحل في أوقات وظروف معينة كالحروب والأزمات وشيوع الجهل والأمية. في المقابل فإن الرأي الآخر يرسم صورة قاتمة للعراق ماضيا وحاضرا وبالتالي مستقبلا كذلك، إن كلا القولين يحمل جزءا

من الحقيقة. الطائفية موجودة بالفعل في البلد، ومنذ وقت طويل، إلا أنها ليست بذلك الحجم الأسود، بحيث تبدو متحكمة في كل صغيرة وكبيرة في المجتمع العراقي. الواقع أن الطائفية، لها وجودها اجتماعيا ولكن بمساحة تتسع أو تتراجع وتضيق أحيانا أخرى بفعل عوامل أهمها سياسة السلطات الحاكمة. وعلى صعيد السلطة نفسها فقد تفشت الطائفية بشكل واسع وكبير، وخلال الثمانين عاما من عمر الدولة العراقية الحديثة كانت الحكومات المتعاقبة قد مارست سياسة طائفية عدا فترة الزعيم عبد الكريم قاسم، بيد أنها بلغت أوجها في زمن حكم البعث وصدام حسين. في المجتمع العراقي ونتيجة لعوامل عديدة لا مجال لذكرها والتفصيل فيها هنا عانى من لعنة الطائفية، فقط نلفت النظر إلى أن الطائفية غير السياسية تتركز في المناطق المنعزلة والمغلقة على نفسها كما في البادية الصحراوية أو بعض المناطق الحضرية التي نزحت إليها بعض القبائل أو تلك التي تكوّنت حديثا من لون طائفي وعشائري واحد، فهذه المناطق ترفض وتبعد لأسباب مختلفة أي لون مذهبي مخالف على الأغلب، وربما يكون أبرز الأسباب هو الجهل بالآخر، وحمل تصورات مسبقة عنه لا تمت لواقعه في كثير من الأحيان بصلة. لا يجب الاعتقاد أن هذه المناطق أو الكيانات المجتمعية هي طائفية بالضرورة بل المقصود أنَّ فرصة ظهور التوجه الطائفي فيها أوفر من غيرها، وحتى وقت متأخر تاريخيا لا يمكن وصف الكثير من تلك المناطق بالطائفية،

لأنها ليست على تماس مع مكون آخر، فلا معنى من الأساس لوجود الطائفية. أما المناطق التي حملت أساسا خليطا قوميا ومذهبيا وضمت مجموعة من القبائل والعشائر جاءت على فترات مختلفة من مناطق شتى عبر تاريخ نشوئها وتطور عمرانها فهي قد اتسمت بالألفة والتواصل، ولم يقف اختلاف المذهب عائقا أمام نسخ أقوى الصلات والعلاقات الاجتماعية المتنوعة بين أفرادها، ولأن الرابط القبلي في العراق يتفوق على كل الروابط الأخرى فقد ظهر تنوع مذهبي داخل القبيلة الواحدة وترتب على ذلك زواج ومصاهرة بين هؤلاء المختلفين في المذهب. لا يعني ذلك بالطبع غياب الاحتقان الطائفي وعدم نشوب صدامات ومواجهات في فترات معينة، فقد حدثت مثل هذه المواجهات، ويمكن الرجوع إلى كتب ومصادر التاريخ العراقي للوقوف على هذه الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها وإنكارها. الباحثون والمهتمون الذين كتبوا وعالجوا موضوع الطائفية حاول كل منهم تأكيد وجهة نظره حول وجود الطائفية وعدمها، بالتركيز على بعض جزئيات التاريخ، وأحداث منتقاة منه ومن بعض من ملامح الحياة في المجتمع العراقي، وهي معالجة تفتقد الشمولية، ولا يبدو لها منهج واضح ومتكامل.

على صعيد السلطة السياسية فإن ألأمر مختلف إلى حد بعيد. إذ تميزت أغلب السلطات للأنظمة والحكومات التي حكمت البلاد بنفس طائفي وفرقت في التعامل بين مكونات الشعب، هذه الطائفية

كانت ذات اتجاه واحد حيث وقع الشيعة ضحية التمييز الطائفي والاستبداد المذهبي. وبعيدا عن اجترار ما قيل عن تمذهب الدولة، وطائفية السلطة ودور الاحتلال التركي، ومن بعده البريطاني، في تأسيس تلك الحالة فإن المجدي الآن هو الإفادة من التجربة التي مر بها الشعب العراقي بكافة مكوناته وتنويعاته. الأجدى الآن هو قطع الطريق على عودة الطائفية لتتحكم ثانية بالسياسة وتنعكس لا محال على المجتمع. وإذا كان العراقيون قد استوعبوا فعلا الدرس من سنوات الاقتتال الطائفي المريرة التي لم يحصد منها أحد منفعة تذكر، وهم لا يفكرون بإعادة الكرة ثانية، فعليهم أن يقطعوا الطريق على من يعمل على إثارة النعرات وإيقاظ الفتنة بينهم، وهؤلاء هم مَن أصابتهم خسارة فادحة لمشاريعهم الخاصة من الطارئين كبعض المتعصبين من جميع الأطراف، أو جهات سياسية تعتبر في أغلبها واجهات للفكر البعثي،ب أو حكومات وأنظمة لا يسرها رؤية عراق مستقر ينعم أهلوه بالطمأنينة والأمن، ويتداولون الحكم استنادا لصناديق الاقتراع الشعبية. وللأسف يبرز من بين هذه الأنظمة الدول العربية وخاصة المجاورة للعراق، والتي طالما بنت مواقفها تجاه التجربة العراقية استنادا لنزعة طائفية بغيضة، ونتيجة للإمكانيات الكبيرة التي تملكها بعض هذه الدول فإن مشاريعها لإفشال التجربة العراقية مستمرة، وفي المرحلة الراهنة تبدو الظروف والمتغيرات إلى جانب الإيغال في التدخل السافر بالشأن العراقي

الداخلي حدّ بلورة وتنفيذ مخططات تحاول سلب المكتسبات المضمخة بالدماء للشعب العراقي التي نزفها طيلة السنوات الماضية من دون توقف.

من المؤسف حقا أن الحكومات العربية منذ سقوط النظام البائد انتهجت نهجا معاديا للشعب العراقي، برغم البيانات الرسمية وادعاءات الحرص على العراق من وقوعه في قبضة إيران، والترديد لمعزوفة شاعت في الإعلام العربي، ومن ثم نجحت في ان تكوّن قناعة جزء غير قليل من الشارع أن العراق محتل من قبل إيران احتلالا سياسيا إلى جانب الاحتلال العسكري الأمريكي، وهو ما خفف كثيرا وغطى بصورة واسعة على بشاعة الاحتلال الأمريكي الصهيوني، ولعل ذلك كان هدفا من جملة أهداف لتلك الادعاءات، ومن بينها أيضا إظهار الأحزاب الشيعية والشيعة بصورة فاقدي الإحساس بالانتماء لوطنهم، وموالين لإيران، والمحرك في كل ذلك هو العقلية الطائفية المستحكمة لدى زعامات وحكومات عربية ترى أن العراق لا يمكن أن يكون ذا وجه عربي ومنتميا إلى محيطه العربي بدون وجود أقليته المذهبية التي ملكت زمام الأمور منذ العشرينات في القرن الماضي.

وقد وقعت هذه الحكومات في خطأين فادحين:

الأوّل: أنَّها تخلّت عن العراق في وقت كان بأمس الحاجة إلى

وقوفها إلى جانبه، وتدارك ما خلفته سياسة النظام السابق من تأثيرات ليس على العلاقات السياسية بين الحكومات فحسب، بل على علاقات الشعوب العربية بالشعب العراقي، وهو ما ينبئ بعواقب وخيمة مستقبلا على المنطقة.

والثاني: أنَّها حاولت إعادة الأقلية السنية عن طريق محاولات تخريب العملية السياسية وإحداث الفتنة بين العراقيين والتي انتهت بمواجهات طائفية غير مسبوقة أودت بحياة مئات الآلاف فأساءت بذلك للمكوّن السني، وأفقدته الكثير وفوتت عليه فرصة مشاركته مبكرا في بناء بلده والحفاظ على وحدة الصف الوطني.

العلاقات العراقية ـ العربية

العلاقة مع المملكة العربية السعودية

مشكلة العراق مع الدول العربية ليست جديدة، فالعلاقات العراقية - العربية كانت سمتها الغالبة في أكثر المراحل التاريخية التشنج وعدم الاستقرار والتباغض والصراع الخفي أو المعلن على الزعامة أو المصالح المتعارضة، فمساحة الخلاف والاختلاف كانت أوسع من مساحة الالتقاء المكللة بزيف شعارات الوحدة والمصير المشترك وغير ذلك.

لقد أسهمت الحكومات العربية بشكل مباشر في الكثير من المآسي والأزمات التي مرت بالشعب العراقي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وكان لها دورها السلبي في أهم الأحداث التي واجهت العراق والعراقيين، سواء من الخارج أم من الداخل، على يد السلطات القمعية الحاكمة أو جماعات الإرهاب والعنف المسلح. إن التدخلات العربية بالشأن العراقي مؤلمة حيث يتضح إلى أي مدى يمكن أن يتلقى شعب لبلد عربي طعنات متلاحقة على يد من يفترض أنهم الأقرب لمساعدته من أخوته العرب! على أن الدعم الذي قدمته الأنظمة العربية لحكام العراق بدءا من ثمانينيات القرن الماضي كان بسبب ما جمع تلك الأنظمة والنظام العراقي السابق من مصلحة خاصة بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران. وهو دعم بقدر

ما نفع النظام الدكتاتوري اضرَّ بالعراق وطنا وشعبا فقد كان كالحطب الذي تم إلقاؤه على نار حروب وحماقات السلطة فأكلت الأخضر واليابس في حين حصدت الكثير من الحكومات العربية ثماراً يانعة، وتمتعت بالكثير مما يعود في أصله لخيرات البلد الذي كان من المفترض أن ينعم أهلوه بتلك الخيرات.

تبرز العلاقة العراقية - السعودية واحدة من بين أكثر العلاقات العربية ـ العربية عدم استقرار في المنطقة، وتمتد أزمة هذه العلاقات إلى تاريخ تأسيس الدولتين، حيث العداء بين عائلتي حكم (العائلة الهاشمية والعائلة السعودية) على أثر الإطاحة بالعائلة الهاشمية من قبل عائلة آل سعود في الحجاز، ولم تفلح المساعي التي بذلتها بريطانيا آنذاك في ردم الهوة بين الطرفين، بل تطورت الأحداث إلى توترات قبلية بين العشائر العراقية والسعودية على الحدود، خاصة مع رفض عبد العزيز بن سعود التوقيع على معاهدة للصلح وترسيم الحدود ومنع هجمات الوهابيين التي كانت تستهدف الشيعة في الجنوب، واستمرت الأوضاع متوترة بين الطرفين حتى توقيع معاهدة لوبن عام ١٩٣٠م، التي وقع عليها الملك فيصل الأول، أعقبتها معاهدات أخرى، ولكنها لم تفضِ إلى تحسين العلاقة إلا بشكل محدود. في أعقاب ثورة ١٤/ ٧/ ١٩٥٨م اتخذت السعودية مواقف متأرجحة فبعد أن تحسَّنت العلاقة قليلا عادت لتتشنج، ويذكر أن العربية السعودية تحفظت في بداية ثورة عبد الكريم قاسم

وامتنعت عن اتخاذ موقف واضح تجاهها، سبب ذلك يوضحه ما رواه أحد الأدباء، وهو مرتضى حسين، في مذكراته أيام عبد الكريم قاسم عن أحد الشخصيات، وهو الدكتور عباس الحلي، الذي كانت تربطه علاقة جيدة برئيس وزراء السعودية آنذاك فيصل بن عبد العزيز، الذي سأله عن عبد الكريم فيما إذا كان سنيّا أم رافضيا؟ كانت الإجابة المطمئنة لفيصل آل سعود كافية ليقول: إننا لا نسمح أن تكون للروافض «الشيعة» حكومة، ولن نتعامل معها، أما الآن فموقفنا واضح منها ولن نعارضها!! أما المبررات المعلنة لموقف السعودية ذاك فهو قرب عبد الكريم من الشيوعيين في العراق. ولا زال المحرك الطائفي وراء كل المواقف السعودية من العراق وغيره من الدول في المنطقة.

في فترة حكم البعث تحسنت العلاقات وأصبحت وطيدة، وازدادت قوة بعد أن شن صدام حسين حربا على إيران دامت لثمان سنوات، دعمته خلالها السعودية بشتى أنواع الدعم وقدمت أموالا ضخمة لدعم آلة الحرب للنظام السابق. بل كان الودُّ السعودي خارقا للعادة، حتى أن المملكة تبرعت بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار دفعة واحدة بعد قصف إسرائيل لمفاعل تموز النووي[1] وهو مبلغ كاف لبناء مفاعل جديد، لكن صدّاما لم يعد بناء المفاعل، وتم صرف المبلغ على يوميات حربه العبثية مع إيران. يبدو أن سبب هذا

(١) صحيفة الحياة، ١٩٩٧/١٢/١٥.

التقارب كان ناتجا عن خوض النظام حربا بالوكالة ضد الثورة التي اندلعت في إيران، فهذه الثورة أشعلها الشيعة، وأصبحوا قوة لا يستهان بها في المنطقة، بل وأطاحوا بواحدة من أعتى الدكتاتوريات المعاصرة، فكان من الواجب على الحكومة السعودية أن تبذل قصارى جهودها لدعم نظام البعث الصدامي، بل إنها من حرّضت هذا النظام على شن حربه ضد إيران كما يقرّ بذلك أحد البعثيين المقربين من صدام، وهو الدكتور خير الدين حسيب في مقابلة مع صحيفة المشاهد السياسي بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٠٧ حيث قال: «كان يخاف الأميركيون أن يكشف الرئيس صدّام بعض الاتصالات والأسرار التي ذهبت معه إلى القبر، خصوصاً بالنسبة لدور بعض الأنظمة العربية في تشجيع الرئيس صدّام على حرب إيران، وكان للسعودية دور أساسي في ذلك».

هذا الود المميز لم يعمَّر طويلاً، إذ ما لبث أن تلاشى وتحول إلى كراهية وأحقاد إثر غزو النظام السابق للكويت، ووقوف السعودية إلى جانبها. ساءت العلاقات كما كانت في أغلب مراحلها التاريخية قبل مجيء البعث وأصبح النظام السعودي من ألد أعداء صدام، كما أن صداما أصبح دكتاتورا للمرة الأولى، وطاغية يزعزع الأمن والاستقرار، ويهدد أمن المملكة، وصار من ألد أعدائها. بعد طرد الجيش العراقي من الكويت بقيت القطيعة بين العراق وأغلب الأنظمة العربية، وعلى رأسها الدول الخليجية، عدا سلطنة عمان التي

لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية، خلافا لأخواتها الخليجيات بعد غزو الكويت، ومن ثم قطر التي سارعت لإعادة فتح سفارتها في بغداد، ورمت السعودية بكل ثقلها لأجل إبقاء الشعب العراقي تحت مطرقة الحصار الاقتصادي، رغم وضوح أن الحصار لم ينل من النظام بقدر ما نال من المواطنين العاديين، في حين كان أزلام السلطة يتمتعون بمظاهر البذخ، وبعيدين عن الإحساس بمعاناة المواطنين العراقيين، بل مارسوا بدورهم حصارا داخليا لأجل تركيع الشعب وإذلاله بقسوة، وهو ما لا يمكن للذاكرة العراقية أن تنساه بسهولة.

بعد استقرار رأي واشنطن على الإطاحة بنظام صدام كان موقف السعودية هو معارضة إسقاطه باستخدام القوة العسكرية، ولكنها مع إزالته من الحكم. أما الوسيلة التي ارتأتها المملكة السعودية فهي تدبير انقلاب عسكري، يقوم به سنة العراق أصحاب النفوذ القوي، بل الوحيد في الحلقات المقربة من رأس النظام السابق. هذا المقترح نقله سفير المملكة بندر بن سلطان، وصرّح به لوسائل الإعلام إلا أن الجانب الأمريكي رفضه بسبب كونه مجازفة حقيقية، وأغلب التجارب التي حاولت خلالها الولايات المتحدة تدبير انقلابات عسكرية للإطاحة برؤساء دول لم تنجح[1]، ولا شك أن أي تجربة فاشلة في العراق كان لها أن تقوي من صدام حسين وتكسبه تعاطفا دوليا وتحرج واشنطن أمام الرأي العام. في أعقاب الرفض

(١) واشنطن بوست، ٢٠٠٤/٢/٢١.

الأمريكي واقتراب واشنطن من حشد قواتها أعلنت السعودية أنها تعارض استخدام القوة وترفض فتح أراضيها وأجوائها أمام القوات العسكرية الأمريكية والمتحالفة معها لإسقاط صدام. لكن هذا الموقف كان إعلاميا فقط في حين سهلت السعودية على أرض الواقع للقوات الأمريكية غزو العراق، وقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز عام ٢٠٠٧م معلومات كشفت من خلالها النقاب عن الدور الذي قامت به كل من السعودية ومصر في تقديم التسهيلات للقوات الأمريكية وفتح أراضيها للتوغل في داخل الأراضي العراقية، فالسعوديون قاموا بفتح قاعدة عسكرية سرية في عرعر للقوات الأمريكية الخاصة (دلتا فورس) وتسهيل مهامها للقيام بعمليات داخل العراق، وكانت السلطات السعودية قد أغلقت المنطقة في وجه المسافرين تحت ذريعة منع تدفق اللاجئين العراقيين لأراضيها. ويبدو أن السعودية قد أدركت أن الولايات المتحدة عازمة على التدخل العسكري ومن الخير تقديم المعونة لها بدل إغضابها، خاصة وأن العلاقة بين الطرفين شابها قليل من التوتر بعد أحداث ١١ أيلول، ومشاركة إرهابيي المملكة في تلك الأحداث، أضف إلى ذلك فقد كانت السعودية تتوجس من المشروع الأمريكي للشرق الأوسط، الذي بدا أنه يقوم على أساس إقامة حكومات ديمقراطية في المنطقة وقد جرى الحديث كثيرا في الصحافة العالمية عن أن الخطوة القادمة سوف تكون باتجاه

السعودية، لكن الموقف تغير فيما بعد، وتركز الحديث لأشهر طويلة عن سوريا وإيران، وكان الموقف السعودي الذي تغير من معارض إلى حليف صامت ـ حسب الوصف الأمريكي ـ للحرب على العراق وتقديم المساعدة بصورة غير معلنة بالإضافة إلى التمرد السني الذي تنامى في المناطق الغربية أثره في تغيير السياسة الأمريكية، مع أن البعض يرى من الصعب قبول هذا التبرير كون العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة علاقة قوية، وتعتبر السعودية حليفا تابعا للولايات المتحدةـ معوّل عليه بقوة، والأرجح هو أن يكون الحديث عن دكتاتورية آل سعود والعائلة الحاكمة، وأن المملكة في قائمة الأنظمة المستهدفة ضمن المشروع الأمريكي، لا يعدو كونه ورقة ضغط لمزيد من المساعدة والدعم. ومن بين تلك الضغوط أيضا التقرير الذي قالت الواشنطن بوست أنه قُدِّم إلى مجلس السياسات الدفاعية الذي يضم في عضويته النائب الأسبق للرئيس الأميركي دان كويل، ووزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر، ووزيري الدفاع الأسبقين جيمس شليسنغر وهارولد براون، إضافة إلى رئيسي مجلس النواب السابقين نيوت جينغريتش وتوماس فولي، إلى جانب العديد من القادة العسكريين المتقاعدين. وأكدت أن مذكرة للجنة الاستشارية العليا في وزارة الدفاع اعتبرت السعودية دولة معادية للولايات المتحدة تدعم الإرهاب، وطالبت باستهداف حقولها النفطية، وأصولها الخارجية، إذا لم تذعن الرياض

وتغير مواقفها[1].

أسفر التغيير السياسي عام ٢٠٠٣م عن مجيء الشيعة للسلطة وتراجع السنة عن مواقع الحكم التي كانوا يشغلونها سابقاً، وهذا ما كانت تخشاه السعودية، فهي تعتبر حكم الشيعة في العراق خطرا يهدد مصالحها، ويتقاطع مع عقيدتها الدينية، التي تكفر الشيعة، وتعتبر حكمهم كحكم اليهود، ولا خيار حينها سوى الخروج عليهم بالسيف. ومن هنا بدأ مسلسل الإرهاب والدم...

(١) صحيفة واشنطن بوست عدد يوم ٢٠٠٢/٨/٧م

تصدير الإرهاب إلى العراق

السعودية ودورها في تأجيج الفتنة الطائفية

ومحاولات تدمير العملية السياسية

كان الموقف السعودي المتحفّظ من عملية إسقاط النظام مبنيا على تخوّفها من وصول الشيعة إلى الحكم، إذا ما تم بالوسيلة العسكرية للإطاحة بالنظام البعثي، وبناء مشروع سياسي جديد تشترك فيه كافة القوى السياسية والمكوناتية للشعب العراقي، وحسب حجمها وما تستحقه من تمثيل. وبعد انطلاق العملية السياسية قاطعها سنة العراق، وكان الموقف السعودي داعما ومشجعا لتلك المقاطعة، كنوع من الاعتراض على المعطيات الجديدة، وبعد أن أخذت المعارضة السنية لهذا الوضع بانتهاج الخيار المسلح الذي وصل بالعراق إلى مأزق الحرب الأهلية، تبنت المملكة سياسة الدعم المالي والإعلامي والسماح للمتطرفين الوهابيين باجتياز الحدود إلى العراق لتنفيذ عملياتهم الإجرامية بحجة مقاومة الاحتلال العسكري الأمريكي، في حين كانت جل العمليات لا سيما الانتحارية موجهة إلى الأبرياء من الشعب العراقي. إن سياسة النظام السعودي بدعم التطرف والإرهاب ليست بالجديدة، فالواقع أن تنظيم القاعدة الذي يضم بأغلبيته حتى وقت قريب سعوديين كانت الحكومة السعودية نفسها قد دعمت انتشاره، ومكّنته من

التواجد في أكثر من مكان، وكأنه إخطبوط عملاق لا تقف أذرعته عند حدٍّ وبمقدورها أن تطال أكثر الأماكن أمنا وتحصينا في أكثر من بلد. إذ أن هذا التنظيم انتشر تحت مظلة الدعم السعودي لنشر المعتقد الوهابي في العالم، وقد بذلت ملايين الدولارات لأجله، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان تنظيم القاعدة وليد ظروف مواجهة الغزو السوفيتي لأفغانستان، وقد تظافرت جهود المخابرات السعودية والغربية لإنشائه. أما العمليات التي نفذتها القاعدة داخل السعودية فهو أمر متوقع مع أي تنظيم ديني متشدد يمكن أن يتمرد بعض عناصره على رعاته وحتى قادته.

دعمت عدد من الدول العربية (أهمها السعودية - الأردن - سوريا - قطر - مصر - اليمن - ليبيا - الإمارات) القاعدة والبعث والتنظيمات المتطرفة في العراق، وشجعتهم على الإيغال بدماء العراقيين الأبرياء، أشكال الدعم وأساليب التدخل لزعزعة الوضع الأمني والسياسي في العراق متنوعة ويمكن حصرها بالآتي:

أولاً: تشجيع الإرهابيين على التسلل إلى العراق، وتفجير أنفسهم أو الانضمام إلى المليشيات الإرهابية المسلحة.

ثانياً: المعونات المادية للزمر الإرهابية والبعثية

ثالثاً: توفير الغطاء الإعلامي ودعم عمليات القتل وتشويه التجربة العراقية

رابعاً: محاولات زرع الفتنة بين القوى السياسية وتأجيج

الخلافات الداخلية.

خامساً: التنسيق مع حكومات بعض الدول العربية لعزل شيعة العراق وإيجاد اصطفاف طائفي إقليمي للإطاحة بالتجربة السياسية في البلد.

وسنعرض هنا لأول ثلاثة محاور للدعم وهي: دعم الإرهاب عبر تسلل الانتحاريين والإرهابيين، والمعونات المالية، والدعم الإعلامي. وسنقتصر على السعودية كنموذج من أجلى نماذج الداعمين العرب للإرهاب في العراق.

أولاً: الجهاد في العراق لقتل أبنائه

إن تورط المملكة السعودية في عمليات القتل والإبادة للشعب العراقي ليست خفية، فقد بدأت منذ اليوم الأول لسقوط النظام الدكتاتوري البعثي على يد القوات الأمريكية وحلفائها. وتحت حجة الجهاد ضد الاحتلال سمحت الحكومة السعودية لرجال الدين والخطباء في المساجد التي تشرف عليها بتشجيع الشباب المتخم بأفكار العقدة الوهابية، والذي لا يعرف سوى مقدمة إلغاء الآخر وتكفيره، وقد سهلت السلطات في المملكة تسلل هؤلاء إلى داخل العراق. ففي نوفمبر من عام ٢٠٠٤م وجّه ستة وعشرون رجل دين ـ معظمهم يحتلون مناصب كمحاضرين للدراسات الإسلامية في الدولة السعودية ـ دعوة إلى الجهاد ضد القوات

الأميركية في العراق، وقد تم نشر شريط فيديو يظهر فيه رئيس المحكمة العليا في المملكة العربية السعودية في المجلس الأعلى للقضاء صالح بن محمد اللحيدان، وهو يقدم المشورة للشبان السعوديين في مسجد حكومي بشأن كيفية التسلل إلى العراق، ومحاربة القوات الأمريكية، وكذلك يطمئنهم أن قوات الأمن السعودية لن تعاقبهم بعد عودتهم (تقرير مجلة *MidEast Monitor* عدد حزيران ـ تموز، ٢٠٠٧). لقد كانت الفتاوى الملزمة بوجوب الذهاب إلى العراق والمترافقة مع فتاوى مماثلة بتكفير الشيعة، والتي لا تزال تبرز نفسها للتذكير بين الحين والآخر بالموقف الوهابي المتشدد من الشيعة، والحكم بتكفيرهم، وإثارة النعرات الطائفية، لقد كانت هذه الفتاوى الإجرامية الخبيثة السبب الذي دفع عشرات بل مئات من السباب والمراهقين السعوديين وغير السعوديين في بلدان مختلفة ممن يرتبطون بمراجع الوهابية - أغلبها مقربة من سلطات آل سعود ـ إلى الذهاب إلى العراق وتفجير أنفسهم وسط المواطنين الأبرياء من الشيعة، والسنة الذين لا يشاطرونهم آراءهم المتطرفة، والمسيحيين، وأفراد الجيش، والشرطة، ونادرا ما كانت توجه نحو القوات الأمريكية. تؤكد دراسة لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى نقلا عن صحيفة الوطن السعودية بأن عدد القتلى من الجهاديين السعوديين بلغ ألفي شخص منذ عام ٢٠٠٣م، وتخلص الدراسة إلى أن السعودية تميل نحو

تشجيع ودعم المتمردين والمجاهدين السنة لخلق حالة اللا استقرار في العراق[١] وفي تقرير خبري لصحيفة لوس أنجلس تايمز أكد أن أكبر عدد من المقاتلين الأجانب والمفجرين الانتحاريين في العراق يأتون من المملكة العربية السعودية، ووفقا لمسؤول عسكري أمريكي فإن حوالي ٤٥ ٪ من المقاتلين الأجانب الذين يستهدفون القوات الأمريكية والمدنيين العراقيين وقوات الأمن هم من المملكة العربية السعودية، و١٥ ٪ منهم من سوريا ولبنان، و١٠٪ من شمال أفريقيا[٢] وفي عام ٢٠٠٦ قال مسؤولون عسكريون أمريكان لنفس الصحيفة إنَّ هنالك دورا نشطا من جانب المقاتلين السعوديين في حركة التمرد في العراق، وإنَّهم يشكلون أكثر من نصف جميع المقاتلين العرب الذين قتلوا[٣] إن عدد المتسللين إلى داخل العراق من السعوديين هم النسبة الكبرى من العناصر التخريبية والإجرامية القادمة من الدول العربية.

في نهاية ٢٠٠٧ نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريرا طبقا لوثائق سُرِّبت إليها، كان قد عثر عليها الجيش الأمريكي في هجوم مسلح على معقل للقاعدة بالقرب من منطقة سنجار، وتم العثور

(١) دراسة لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بعنوان «السعودية وكابوس العراق» بقلم سيمون هندرسون يونيو حزيران ٢٠٠٧.

(٢) لوس أنجلس تايمز عدد ١٥ تموز ٢٠٠٧ بقلم مراسلها في بغداد Ned Parker.

(٣) لوس أنجلس تايمز مقال بعنوان U.S. Faults Saudi Efforts on Terrorism بواسطةJosh Meyer عدد January ١٥ ,٢٠٠٦.

على قاعدة بيانات تضم أسماء أكثر من ٧٠٠ مقاتل أجنبي، كانت نسبة السعوديين منها ٤١٪ فيما جاءت ليبيا بالمرتبة الثانية، حيث كان عدد المتسللين الليبيين إلى داخل الحدود العراقية ١٣٧، وعدد الجزائريين ٦٤، وهناك أعداد مختلفة من بلدان عربية أخرى كالمغرب وتونس واليمن[1].

إن تسلل هذه المجاميع الإرهابية يتم بعلم السلطات السعودية، ولا يمكن أن يكون عملا فرديا تغفل عنه سلطاتها وخاصة أنه يتم بتشجيع من رجال دين مقربين من السلطات السعودية كما مر.

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية على علم بما يجري على الحدود العراقية طيلة أعوام ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ حيث تغير طريق دخول الإرهابيين السعوديين فيما بعد، ليتم عبر منافذ أخرى لدول عربية مجاورة، إلا أن واشنطن لم تبدِ ضغوطا حقيقية على النظام السعودي لوقف هذا التسلل القاتل، قبل أن نحاول معرفة الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة للصمت حيال ممارسات نظام حليف لها كالنظام السعودي وهي ممارسات وإن استهدفت في أعمها الأغلب المدنيين العراقيين، وهو ما يقع خارج نطاق اهتمام الولايات المتحدة، إلا أن بعض العمليات كانت قد استهدفت بالفعل قواتها، قبل محاولة معرفة تلك الأسباب لنلقِ نظرة سريعة على بعض التقارير الأمريكية التي أكدت أن التسلل الإرهابي صوب العراق

(١) صحيفة نيويورك تايمز عدد ٢٤/تشرين الثاني/٢٠٠٧م.

يتم بتواطؤ السلطات السعودية، ومعرفتها وتعمدها غض الطرف عن العناصر الإرهابية التي تتسلل نحو العراق، حيث أكدت دراسة لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أنه على الرغم من الموقف الرسمي للمملكة العربية السعودية المناهض للإرهاب وتنظيم القاعدة داخلياً، إلا أن الرغبة واضحة في محاولة استغلال رغبة المجاهدين الشباب من السعوديين للقتال في العراق لإسقاط الحكومة التي تسيطر عليها الأغلبية الشيعية[١]

وفي عام ٢٠٠٧ نشرت نيويورك تايمز تقريرا بعنوان «الدور السعودي في العراق يحبط المسؤولين الأمريكان» جاء فيه: إنَّ المسؤولين العسكريين والاستخباريين الأمريكيين يوجهون الانتقاد لجهود السعودية لعدم وقف تدفق المقاتلين إلى العراق على الرغم من أنهم يؤكدون بان الحكومة السعودية لا تسلم بفكرة أن المقاتلين الأجانب يذهبون من السعودية إلى العراق[٢].

وهناك عشرات التقارير والدراسات الأمريكية التي اتهمت النظام السعودي بالتواطؤ وترك الإرهابيين يتسللون إلى العراق بعد أن يتم إقناعهم في المساجد بوجوب الذهاب، وقتل الكفار هناك، وهو ما يتم تحت أنظار أجهزة الأمن السعودية، بل تمثل دعوات الإدارة الأمريكية التي تكررت مرارا عدة طالبة من دول الجوار،

---

(١) المصدر السابق

(٢) نيويورك تايمز ٢٧/تموز/٢٠٠٧.

ومن السعودية بشكل خاص ضبط حدودها مع العراق اعترافا بالدور الذي تقوم به في زج الإرهابيين إلى العراق. وقد اعترف نائب وزير الداخلية السعودي الأمير أحمد بن عبد العزيز بتسلل ومشاركة سعوديين في الأعمال الإرهابية في العراق لكنه ادعى أن التسلل يتم عبر دول أخرى، وليس من خلال الحدود السعودية[1]

أما تصريحات المسؤولين العراقيين فهي كانت ولا زالت تؤكد تسلل السعوديين عبر الحدود لتنفيذ عمليات التفجير ضد المواطنين الأبرياء وآخر ما أعلنته الحكومة كان في الخامس والعشرين من تموز ٢٠٠٩م حيث أكدت مصادر حكومية وأمنية عراقية تسلل سبعة عشر شخصا من السعوديين ينتمون للجماعات الإرهابية إلى الأراضي العراقية لتنفيذ تفجيرات لزعزعة الأمن والاستقرار في العراق، بالإضافة إلى أشخاص من جنسيات عربية أخرى عبروا الحدود الغربية للعراق، وأكدت هذه المصادر أن جماعات بعثية شمال غرب العراق تقوم بتقديم التوجيهات والتجهيزات المطلوبة لهذه الجماعات. السؤال الذي يطرح نفسه لماذا تتغاضى الولايات المتحدة الأمريكية عن الدور السلبي الذي لعبته الرياض في استقرار الأمن داخل العراق؟ لا يعقل بطبيعة الحال أن الولايات المتحدة تريد إفشال العملية السياسية التي تشرف عليها، لا أقله في السنوات الماضية، ولا يتصور أنها مرتاحة لوقوع بعض التفجيرات التي

(١) يراجع أرشيف جريدة الرياض السعودية.

تستهدف قواتها؟

هناك آراء مختلفة حول فهم أسباب الصمت الأمريكي وعدم ممارسة ضغوط كافية تجبر النظام السعودي على ضبط حدوده، ومنع العناصر المتشددة من الذهاب للعراق، سواء عبر الحدود المشتركة أم عبر منافذ أخرى، والشيء المفروغ منه أن الإدارة الأمريكية بوسعها إجبار التابع السعودي على عمل ذلك، ويستبعد عصيانه في حضرة العم سام! نورد هنا بعض الأسباب المحتملة لهذا الموقف:

أولاً: في بداية احتلال العراق صرّح الرئيس الأمريكي بوضوح أنه من الأفضل للولايات المتحدة أن تخوض الحرب ضد الإرهابيين بعيدا عن الحدود الأمريكية، ووصف العراق بأنه الجبهة الرئيسة في محاربة الإرهاب، وهو ما فُهِم منه أن الولايات المتحدة سعت لتجميع الإرهابيين في العراق وجذبهم إلى ساحته لتطمئن على سلامة أمنها الداخلي، بعد زلزال ١١ أيلول. إن ترك السعودية تغض الطرف عن عناصر التطرف للذهاب للعراق، وتعبئتهم بالخطاب الجهادي في مساجد المملكة، ووسائل إعلامها يعني تقليل فرصة تفكير هؤلاء بالتوجه نحو أهداف في العمق الأمريكي، أو في مناطق أخرى من العالم يصعب توفير نسبة أمان كافية لها، ففي تلك المناطق يكون الهدف الوحيد لهؤلاء المتطرفين هو هدف أمريكي على عكس الوضع في العراق، حيث أن الولايات المتحدة تدرك تماما أن العمليات التي يقوم بها هؤلاء المتطرفون تستهدف غالبا المدنيين

الأبرياء. إنه استنزاف للمخزون الانتحاري وهذا يصب في مصلحة أمريكا كما هو واضح.

ثانياً: تعتبر السعودية في نظر الغرب مركزا للعالم الإسلامي وتعميق النظرة إليها كونها بلد يدعم الإرهاب يعني في نهاية المطاف ترسيخ النظرة السلبية للإسلام والمسلمين، في استبيان لمعهد هدسون *Hudson Institute* بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠٠٤ وقبيل الانتخابات الأمريكية بيّن أن أغلب الأمريكيين يرون السعودية أكبر مصدر للإرهاب في العالم، وتأتي هذه القناعة مترافقة مع تدهور صورة الإسلام لدى المجتمعات الغربية بشكل متزايد، لهذا يبدو ترك السعودية تمعن في ممارسة دور تخريبي وسلبي في الساحة العراقية بدعم عمليات الإرهاب منسجما مع أهداف السياسة الأمريكية واليمين المتطرف فيها.

ثالثاً: لا تريد الولايات المتحدة إضعاف الصف المناوئ لإيران، وطالما أمكن قراءة التدخل السعودي كونه ينطلق من منطلقات العداء الطائفي لإيران، فإن من المناسب ترك الأمور على ما هي عليه خشية فقدان بعض أسس التوازن الذي تريده واشنطن في المنطقة.

رابعاً: إدراك الولايات المتحدة لحقيقة أن النظام السعودي قد شعر بالانزعاج الشديد من المعادلة السياسية الجديدة في العراق حد الغضب والنقمة، لأنها معادلة أفرزت معطيات جديدة أهمها احتلال الشيعة في العراق لمواقع طليعية في صناعة القرار، إن الموقف

السعودي من هذا التغيير موقف مبني على خلفية تعصب طائفي، ومن المستبعد أن تتغير العقلية السياسية السعودية باتجاه آخر.

خامساً: يمثل الصمت الأمريكي وعدم ممارسة ضغوط قوية نحوا من التنازل الذي يقتضي في عالم السياسة الدولية الحصول على تنازلات مقابلة، إنها معادلة ضغط من نوع آخر، ولعل أهم ما تطمح إليه واشنطن هو تطبيع العلاقة مع إسرائيل من قبل السعودية بشكل علني، ولعب دور في الساحة الفلسطينية، يتناسب مع توجهات الولايات المتحدة، ومصالح تل أبيب، وقد ظهرت بوادر بهذا الصدد خلال السنتين الماضيتين.

سادساً: هناك من يرى زعزعة الاستقرار في العراق هو مطلب أمريكي لتحقيق جملة من الأهداف كإيجاد الحجة للبقاء العسكري الطويل الأمد، وفرض بعض الخيارات السياسية على الجهات والأحزاب العراقية التي لا ترتاح إليها واشنطن، إن استمرار تسلل الإرهابيين السعوديين يمكن أن يوفر ما لا توفره تدخلات أخرى، لأنه التدخل الأكثر أمانا بالنسبة للولايات المتحدة، حيث استهداف المدنيين بالعمليات الانتحارية دون غيرهم، وكون أغلب المنتحرين هم من السعودية كما مر ذلك من قبل عبر وثائق عثر عليها الجنود الأمريكان أنفسهم.

سابعاً: عدم اطمئنان الولايات المتحدة لنهاية المشروع السياسي في العراق وعدم ضمان ضبط الأوضاع وفقا لبوصلة المصلحة

الأمريكية، ومع الخشية من سيطرة الشيعة على مقاليد الأمور بشكل مطلق، وهو ما يوفره لهم الثقل الذي يمثلونه، والنظر إلى ذلك على أنه إتاحة فرصة واسعة لإيران كي تكون اللاعب الوحيد في الساحة، من هنا تبدو الضرورة حاكمة على منطق التحرك الأمريكي، حيث تريد إبقاء السعودية منتمية إلى إشكالية القضية العراقية كورقة ضمان، وعدم إبعادها وتجرديها من أسلحتها المؤثرة ومن بينها التأثير في الوضع الأمني وبالتالي السياسي في البلد.

يمكن أن تكون هذه الأسباب مجتمعة هي التي تقف وراء صياغة الموقف اللين لواشنطن مع الرياض، بل وادعاء بعض المسؤولين الأمريكان بين الحين والآخر أن السعودية تتعاون في مكافحة الإرهاب ومنع تسلل الإرهابيين عبر الحدود إلى العراق، الأمر الذي نفاه باستمرار الكثير من المعنيين بشؤون الإرهاب في الولايات المتحدة.

ثانياً: الدعم المالي العربي للإرهاب

إن الدعم الذي تحظى به جماعات التطرف والإجرام ـ سواء التنظيمات الجهادية السلفية أو البعثيون ـ من الدول العربية ليس بالأمر الخفي، وكثيرا ما تتناقل التقارير الصحفية أرقاما طائلة للمساعدات المالية التي تقدّم لهذه الجماعات تحت حجة دعم المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي منذ عام ٢٠٠٣م وحتى

الآن. إن الأسباب التي تقود أنظمة الحكم العربية لدعم هذه الشراذم يمكن تلخيصها بالآتي:

أولاً: تحاول هذه الأنظمة التي تفتقد للشرعية في اعتلاء كراسي الحكم في بلدانها تصوير نفسها أمام شعوبها بصورة البطل القومي الذي يحمل هموم الأمة العربية، وتحاول امتصاص مشاعر النقمة تجاهها، خاصة وأن الشارع العربي يختزن مشاعر كراهية ومقت للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية.

ثانياً: إيجاد موطئ تأثير في الوضع العراقي الذي أصبح الساحة المكشوفة التي تجرّب فيها بعض الدول الصغيرة والمحدودة التأثير قدرتها على التأثير في قضايا ذات اهتمام مباشر للدول العظمى.

ثالثاً: أغلب الحكومات العربية رافضة وغير راضية عن المعادلة السياسية الجديدة في العراق، ورغم الطابع العلماني لأغلب هذه الدول إلا أن المحرّك الطائفي أشد العوامل حضورا في برمجة سياساتها تجاه العراق.

رابعاً: هذا الرفض يعني الرغبة في إفشال العملية السياسية لتخوّف أنظمة عربية من هذه التجربة الفتية في المنطقة والتي تهددها مباشرة لحتمية أن نجاحها يعني فتح الباب أمام شعوبها للمطالبة بحقوقها المدنية والسياسية المنتهكة.

خامساً: قصور أو تقصير في دبلوماسية الحكومة العراقية، والذي فتح الباب أمام بقايا البعثيين والقوى الطائفية ليكونوا الخيار للتعامل

مع الشأن العراقي بالنسبة لعدد من الحكومات العربية. إن الدبلوماسية العراقية تعاني من ضعف واضح في كيفية إيجاد السبل العملية للانفتاح على الدول العربية بطريقة تضمن مصالح العراق، وتهدّأ من مخاوف بعض الحكومات فيما يمتلك البعثيون خبرة واسعة في التعامل مع تلك الحكومات، وأساليب إقناعها، وخطب ودّها، وطمأنتها على مصالحها.

هذه هي على الأغلب الأسباب التي تدفع بالحكومات العربية لدعم تلك الجماعات بالمال والإعلام والقنابل البشرية. ومن المناسب ونحن نتحدث عن الدعم المالي الإشارة إلى أن هذا الدعم يتفاوت من بلد إلى آخر، حيث يلاحظ وقوف المملكة السعودية في المقدمة، لما لديها من مقدرات مالية ضخمة بفعل عوائد البترول وكثرة المؤسسات والجمعيات الداعمة بملايين الدولارات لحركات الإرهاب، ليس في العراق فقط بل في مناطق مختلفة من العالم. إن مصادر دعم وتمويل المجاميع المسلحة في العراق تتوزع بين:

دعم تقدمه الحكومات العربية بشكل مباشر وهذا ما سنناقشه قريبا.

دعم المؤسسات والجمعيات الأهلية ورجال الأعمال الداعمين للحركات الجهادية السلفية في البلدان العربية، بل وهناك من يدعمهم في داخل العراق أيضا. إن هذا الدعم يتم بعلم السلطات الأمنية والمخابراتية في البلدان التي تنشط فيها تلك الجمعيات

والمؤسسات، وبالتالي فهو أحد أشكال الدعم الحكومي غير المباشرة وسنعرض إليه قريبا.

أموال تقدمها القيادات البعثية التي هربت بعد سقوط النظام السابق بكميات ضخمة من العملات الصعبة إلى الخارج. إن أزلام النظام السابق وبعض أفراد عائلته كرغد صدام تقدّم دعما ماليا كبيرا لتأجيج العنف في البلاد، وإفشال جهود الحكومة في السيطرة على الوضع، للدفع بورقة البعث كإحدى خيارات الحل للأزمة الأمنية والسياسية. وتؤكد تقارير خبرية أنَّ أموالا ضخمة جرى ضخها لدعم الجماعات المرتبطة بحزب البعث من قبل رغد ابنة صدام ومحمد برزان وأفراد من عائلة آل المجيد والملياردير البعثي سطام الكعود، الذي سبق للقوات الأمريكية اعتقاله ولكنها أطلقت سراحه فيما بعد.

مصادر الدعم الأخرى ذاتية وتتمثل بتشكيل عصابات للخطف والابتزاز والسرقات وقد تراجعت واردات هذا المصدر عما كان عليه الحال في أعوام ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٦م خاصة فيما يتعلق بالأموال الكبيرة التي يتم الحصول عليها كفدية لإطلاق سراح بعض الأجانب المختطفين على يد عناصر مسلحة.

إن تنظيم القاعدة الذي لعب دورا مدمرا في العراق خلال سنوات ما بعد الإطاحة بالنظام كان في الأساس صنيعة سعودية ـ أمريكية، وكأي تنظيم مسلح تبنى له قدرات تدريبية وتسليحية

وتنظيمية كان بحاجة لدعم مالي كبير وقد تولت السعودية القيام بهذا الدعم. كانت نشأة القاعدة كتنظيم منفصل ومحدد الأهداف والغايات عام ١٩٩٨م ومن خلال ما يعرف بمكتب خدمات المجاهدين، الذي تأسس عام ١٩٧٩ واستمر حتى نهاية الثمانينيات، وكما جاء في كتاب (القاعدة وعالمية إرهاب المنتحرين) للمؤلفين يورام شفيمتار وشيري غولدشتاين، فإن هذا المكتب كان يتخذ من مدينة بيشاور الباكستانية مقرا له حيث كان يتم استقبال المجاهدين، من جميع أنحاء العالم لمقاتلة الروس. وقد كان الدعم السعودي سخيا جدا لمكتب المجاهدين وبعد تشكيل تنظيم القاعدة وبدء نشاطه فعليا عام ١٩٩٨م تلقى مليار ريال (٢٦٧ مليون دولار) كما ذكرت صحيفة واشنطن بوست بعددها ليوم ٢٤ حزيران ٢٠٠٩م من الأمير تركي الفيصل حسب الصحيفة التي استندت إلى وثائق من وكالة الاستخبارات، تم تسريبها إلى عوائل ضحايا ١١ أيلول. والدعم السعودي للقاعدة ومساهمتها في نشأة هذا التنظيم يعتبر من المُسَلَّمات، وهو دعم تلقته مع حركة طالبان من أمراء العائلة الحاكمة، وكبار المسؤولين في المملكة، فقد خلص تقرير مستقل لأجهزة الاستخبارات السرية الألمانية إلى أن الأمير سلمان بن عبد العزيز وغيره من أفراد العائلة المالكة في السعودية أجروا تحويلات مصرفية لعشرات ملايين الدولارات في مطلع التسعينيات لجمعيات خيرية تموّل أنشطة المسلحين في باكستان والبوسنة.

ولم يقتصر الدعم السعودي عبر أمراء آل سعود على تلك الأماكن البعيدة، فمعروف دور المال السعودي في إغراق العراق بالانتحاريين والمفخخات، بل ويقدم هؤلاء الأمراء الدعم الجزيل للقاعدة في بعض الدول العربية المجاورة كاليمن، الذي سبق له أن نشر اعترافات حسن علوان الممول الرئيسي لتنظيم القاعدة باليمن، والذي أقرَّ أن أميرا سعوديا يقدم الدعم المالي للقاعدة لم تسمح السلطات اليمنية بالكشف عن اسمه. لقد أكد وكيل وزارة المالية ستيوارت ليفي في شهادة له يوم ١٣ من تموز ٢٠٠٥م أمام لجنة في الكونغرس الأمريكي أن المنظمات التي تتخذ من السعودية مقراً لها، والتي تموّلها جهات سعودية ما زالت تشكل مصدرا أساسيا لترويج الأيديولوجيات المستخدمة من قبل الإرهابيين والمتطرفين الطغاة حول العالم لتبرير أعمالهم التي تتسم بالحقد والكراهية. وأضاف: أنه يتحتم على المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى خفض الحدّ الأقصى للمبالغ المالية المحّولة عبر الحدود التي يستوجب التبليغ عنها إلى السلطات المعنية كما يجب، التقيد بهذا الحد بشكل صارم، مشيرا إلى أن تحويلات الأموال النقدية تمثل خطراً فتّاكاً ومميتاً، وخصوصاً في العراق حيث تستخدم في تمويل التمرد. وفي مقابلة مع محطة تلفزيون (ايه بي سي نيوز) قال ليفي وهو مسؤول عن مراقبة تمويل الجماعات الإرهابية: إذا كان لي أن آمر بقطع التمويل من دولة فإنها ستكون السعودية، فالسعوديون لم يحاكموا أياً

من الأفراد السعوديين الذين حددتهم الولايات المتحدة والأمم المتحدة على أنهم ممولون للإرهاب، عندما تكون الأدلة واضحة على أن هؤلاء الأفراد يمولون منظمات إرهابية، وأنهم فعلوا ذلك عن علم حكومتهم، عندئذ يجب محاكمتهم والتعامل مع الأمر على أنه إرهاب حقيقي لأنه كذلك. وفي صحيفة واشنطن بوست ورد عن مذكرة أعدها لوران مورافيتش المحلل في راند كوربوريشن ذكر فيها أن السعوديين نشطاء على جميع مستويات سلسلة الإرهاب من تخطيط وتمويل، ومن العناصر القيادية إلى الجنود، ومن المنظرين إلى المشجعين[1] وفي صحيفة لوس أنجلس ثمة تقرير يؤكد أن السعودية لم تفِ بأي من وعودها للولايات المتحدة بخصوص المساعدة في منع انتشار الإرهاب، وجاء في تقرير لوس أنجلس انه على الرغم من أن المملكة العربية السعودية قد اتخذت إجراءات صارمة ضد المتشددين داخل حدودها، فإن المملكة لم تف بوعودها للمساعدة في منع انتشار الإرهاب، أو كبح تدفق المال من السعوديين إلى الخلايا الإرهابية في مختلف أنحاء العالم[2]. وفي خطاب وجهته إلى الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش النائبة سو كيلي *Sue Kelly* وهي نائبة جمهورية تترأس اللجنة التي شكلها الكونغرس لمكافحة تمويل الإرهاب قالت: إنَّها قلقة من تدفق الأموال السعودية

(١) صحيفة واشنطن بوست عدد يوم ٢٠٠٢/٨/٧م.
(٢) لوس أنجلس تايمز عدد ١٥ كانون الأول ٢٠٠٦م.

إلى العراق، وجاء في خطاب النائبة كيلي في ديسمبر ٢٠٠٥م إنَّ الغياب الواضح لأي تحرك باتجاه الجهات المصنفة على أنها تمول الإرهاب، إلى جانب نشاطات المؤسسات الخيرية التي ورد ذكرها أعلاه والتقارير التي تتحدث عن تمويل المقاومة في العراق بتبرعات من جهاتٍ خاصّة في المملكة يدعو إلى ضرورة وجود بيئة ما لمحاسبة الذين يمولون الإرهاب في المملكة العربية السعودية. واللافت أن هذه التقارير وغيرها التي تدعو الحكومة الأمريكية للقيام بخطوات حاسمة ورادعة تجاه التورط السعودي الفاضح في تمويل الإرهاب في العراق وغيره لم تلق صدى لدى الإدارة الأمريكية إلا بشكل محدود جدا لا يتعدى الطلبات الإعلامية والرسمية المترددة من العربية السعودية أن تفعل المزيد لأجل مكافحة الإرهاب، لفهم هذا التناقض في موقف المسؤولين الأمريكان يمكن الرجوع إلى النقاط التي ذكرناها سابقا حول الموقف الأمريكي من تورط السعودية في دعمها للعمليات الإرهابية. وفي ٢١ آب ٢٠٠٧ نقلت صحيفة الغارديان عن الخبير الأميركي سيث جونز قوله: إنَّ المتبرعين من دول البترودولار الخليجية الثرية يرسلون أي شيء معتبراً أنه من دون التمويل الضخم وخصوصاً من الدول الخليجية لم يكن بإمكان الإسلام المتشدد الوصول إلى مستواه الحالي. وتقول الغارديان: «إنَّ السعودية ترسل حوالي ١٠٠ مليون دولار من أموال الزكاة للخارج كلَّ عام».

وتؤكد معلومات تناقلتها الكثير من وسائل الإعلام أن قادة سياسيين عراقيين في الداخل، ومعارضين للحكومة العراقية في الخارج تلقوا مبالغ ضخمة من المملكة السعودية، فعلى سبيل المثال تلقى النائب صالح المطلك رئيس جبهة الحوار مبلغاً يقدر بخمسة ملايين دولار عام ٢٠٠٦م من قبل الحكومة السعودية، ويبدو أن رئيس جبهة الحوار وبعد مضي ثلاثة أعوام لم يعد ورقة معوّل عليها، وأن الدعم المالي السعودي ذهب لجهات رهان أخرى، وما يدلنا على ذلك أنه في حزيران الماضي ٢٠٠٩م صرّح المطلك بأن الائتلاف العراقي وهو ائتلاف يضم مجموعة أحزاب إسلامية شيعية قد عرض عليه مبلغ ١٠٠ مليون دولار لكي لا يتهجم على الائتلاف! ويبدو هذا الأمر مضمونا وتوقيتا غريبا إلى حد كبير، ولا يمكن أن يستنتج منه المحلل سوى أن النائب صالح المطلك بصدد إرسال رسالة إلى الطرف الآخر انه بحاجة ماسة للأموال لتمويل حملته للانتخابات البرلمانية المقبلة بداية ٢٠١٠م. في حين استلم الشيخ حارث الضاري الأمين العام لهيئة علماء المسلمين السنة في العراق مبلغا يصل إلى خمسين مليون دولار، كانت الدفعة الأولى منها ثلاثة عشر مليوناً، والهدف هو تجميع فصائل مسلحة تنسجم مع توجهات حارث الضاري السياسية والدينية وتوحيدها في جبهة واحدة، وبالفعل تم انجاز جزء من هذه المهمة عندما دعت ثلاثة عشر فصيلا مسلحا في حزيران الماضي حارث الضاري لقبول

تخويلها إياه بالتفاوض والتحدث باسمها، وهو ما قبله الضاري بعد بيان ادعى فيه التريث لم يستمر سوى بضعة ساعات.

وعلى أية حال فهناك الكثير من الأدلة والتقارير الموثوق بها عبر مصادر مختلفة تؤكد أن المال السعودي كان ولا يزال يضخّ باتجاهات مختلفة أهمها العراق ولبنان، وباكستان وشمال أفريقيا لتمويل حركات مسلحة وسياسية تنسجم ومصالح الرياض. وبعد النجاح الذي حققه المال السعودي في انتخابات لبنان وتغيير المعادلة نسبيا لصالحها هناك، ترغب المملكة العربية السعودية وحكومات خليجية وغير خليجية في تكرار التجربة في الانتخابات العراقية البرلمانية المقبلة بداية عام ٢٠١٠م. لتمكين الجهات السياسية القريبة التوجه سياسيا وطائفيا من هذه الدول من الفوز. إن المال السعودي الداعم لنشر العقيدة الوهابية المتطرفة ومساعدة بعض القوى السياسية التي تحظى بدعم الرياض بلغ بحسب لجنة العدل في الكونغرس الأمريكي قبل حوالي ستة أعوام ما مجموعه ٨٧ بليون دولار في العقدين الأخيرين كما ورد في تقرير اللجنة، وفقا لما قاله كورتين وينزر وهو سفير أمريكي سابق معني بشؤون الإرهاب.

ثالثاً: الدعم الإعلامي السعودي

تمتلك السعودية إمبراطورية إعلامية هائلة القدرات يكفي أن أكثر من ثمانين قناة فضائية على القمرين العربيين هي سعودية

صرف، فضلا عن عشرات الصحف والمجلات الممولة علانية أو سراً من آل سعود.

وقفت وسائل الإعلام العربية بشكل عام إلى جانب الجماعات المسلحة، وحاولت تبرير الهجمات الدامية ضد المدنيين العراقيين بكونها تدبّر من قبل القوات الأمريكية، وبالتعاون مع الأحزاب السياسية الشيعية، وتجهد القنوات والصحف العربية في الخليج والمغرب ومصر وغيرها أنفسها في إلصاق كل تلك الهجمات بإيران، متغاضية عن حقيقة أن العراقيين جميعهم يعرفون تماما الدور الإجرامي الذي تقوم به القاعدة والتنظيمات المسلحة المتحالفة معها، وبقايا حزب البعث العربي، ولا يمكن عدّ هذه القناعة الشعبية دفاعا عن إيران، كما تريد تصوير ذلك تلك الوسائل الإعلامية، وتزييف الحقائق وفبركتها باتجاه يخدم مصالحها وأغراضها في تقويض الحالة العراقية وإعادة المعادلة السابقة. ولعل من المضحك أن تلح بعض الكتابات ومقالات الرأي في الصحف والمواقع الخبرية العربية على أن اتهام القاعدة وبقايا البعث بات أسطوانة مملة ترددها الحكومة العراقية والجهات السياسية، وكأن هذا الملل الذي تشعر به يكفي لتغيير واقع موضوعي على الأرض!

إن الإعلام العربي لعب دورا سلبيا في تأجيج الصراعات السياسية، وتعميق هوة الخلاف بين المكونات العراقية ومن يمثلها. وهو إعلام لا زال يتواصل ويستعير مفردات منتقاة من الخطاب

الإعلامي للنظام السابق، ومع اقتراب أي عملية انتخاب يسارع هذا الإعلام وعبر الفضائيات المدعومة من الحكومات العربية إلى الترويج لاختلاقات وأكاذيب بهدف تغيير مزاج الناخبين والتأثير في خياراتهم. في هذا الإعلام تبدو الضحية جلادا والجلاد ضحية، وفيه يظهر المجرم والإرهابي بريئاً ووالبريء متهما بفرية ما انزل الله بها من سلطان، وبالعكس فإن من يقع ضحية الإجرام والإرهاب يتهم بتلك الأفعال والجرائم.

المشروع العربي الطائفي وآلياته

بماذا يمكن تبرير المشروع العربي لإعادة حزب البعث، برغم أن هذا الحزب الدموي كان سببا في عدم استقرار المنطقة، ولم يكن في وارد الاحتمال أن تشعر الحكومات العربية خاصة بعد غزو صدام للكويت بالأسف لإسقاط حكم البعث ونظامه؟ وعلى أقل التقادير فإنَّ صداماً وحزبه قتل أية فرصة للثقة به مجددا وإمكانية التفاهم معه، وهذا ما تجلى برغبة الكثير من الدول العربية عام ٢٠٠٣م بإسقاطه، بل وشاركت في ذلك عبر تقديم شتى أنواع الدعم والتسهيلات للقوات الأمريكية والبريطانية، ولم يرق أي موقف لحكومة عربية إلى موقف إيران وتركيا في رفض احتلال العراق، فلماذا أصبح الحلم العربي بعد إتمام المهمة الأمريكية هو عودة البعث لحكم العراق مجددا؟

ما دمنا قد أخذنا الموقف السعودي كنموذج للمواقف العربية فسنضع هنا تصوراتنا حول مبررات ودوافع المملكة العربية السعودية، وهي في الأغلب نفس الدوافع ضمن النقاط الآتية:

أولاً: أفرز التغيير السياسي عن تمكن الشيعة من التعامل مع الديمقراطية بشكل لم يكن متوقعاً، وغداً واضحاً أن امتلاك الشيعة

لثقل كبير في الساحة السياسية واقع يصعب تغييره، إلا بتغيير القاعدة التي بني عليها النظام السياسي الجديد، إن إعطاء الجماهير دورا في اختيار من يحكمها يعني أن الشيعة سيبقون في مركز طليعي في الحكم، وهو أمر يصعب تقبله على السعودية وباقي دول المحيط العربي كالأردن والدول الخليجية ومصر وغيرها. لقد جرت محاولات عديدة لدفع الشيعة باتجاه خيارات ومطبات تفتح الباب لإمكانية إحداث تغيير مستقبلي، ولكن فشلت كل تلك المحاولات، فلم يعد من خيار سوى دعم عودة البعث إلى التسلط ثانية على رقاب العراقيين مستفيدة من وجود تأييد لهذا الحزب في مناطق معروفة ومستغلة واقع أن عددا من السياسيين لا سيما من الأحزاب السنية المشاركة في الحكم هي ذات خلفيات بعثية، ويبدو أنها تعاني من عسر في نزع خلفياتها القديمة وقطع العلاقة معها.

ثانياً: إن المملكة السعودية تنظر للشيعة العراقيين بنظرة عدائية وترى أن أي كسب يحققه شيعة العراق هو انتصار لإيران الشيعية، إن هذا التصور مبني على أساس النظرة النمطية الخاطئة إلى الشيعة حيث التشكيك بولائهم الوطني لبلدانهم التي يعيشون فيها، وقد أفصح عن ذلك الرئيس المصري علانية كما نجده في تعليقات وسائل الإعلام العربية تصريحا أو تلميحا.

ثالثاً: إن رسوخ ديمقراطية قوية في العراق تراه السعودية تهديدا مباشرا لمصالحها، إذ يمكن لتواجد ديمقراطية أتاحت للأقليات

المذهبية والقومية المختلفة في العراق فرصة التعبير عن نفسها، والتمتع بحقوقها كافة، أن يشجع الأقليات المماثلة في المملكة على طلب حقوقها هي الأخرى، خاصة من قبل الشيعة الذين يعاملون معاملة مواطنين من الدرجة الثانية، وما برحت فتاوى التكفير تطالهم وعلماءهم، وكانت آخر فتوى كفرت علماء الشيعة وحرّمت تمثيلهم من هيئة كبار العلماء السعودية ما صدر عن إمام الحرم المكي الشيخ عادل بن سالم الكلباني، قبل عزله لأسباب لا تتعلق بهذه الفتوى، في جواب عن سؤال وجهه إليه مذيع برنامج في الصميم الذي تبثه قناة بي. بي سي حيث قال إن علماء الشيعة كفار لا يحق لهم أن يكونوا ممثلين في هيئة كبار العلماء!

ثالثاً: شعور السعودية بأنها تمثل قطبا رئيسا في زعامة العالم الإسلامي، وتنافسها المعروف مع مصر وتركيا على القيادة الإقليمية جعلها تستسيغ وتمعن في التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى في المنطقة، بما ينسجم ومصالحها وأهدافها.

رابعاً: تعرف السعودية أن إعادة البعث مسألة ليست سهلة، وأن تمكينه من التواجد في مساحة سياسية في الداخل أو حتى في السلطة يعني بداية دوامة جديدة من الصراع الدامي في هذا البلد لرفض أغلبية الشعب العراقي مثل هذه العودة، عدم الاستقرار وغياب الأمن في العراق (الذي يملك ثاني أكبر احتياطات النفط في العالم) يقع في منفعة دولة تعتبر اكبر مصدري النفط حاليا، لهذا يرى البعض

أن سبب دعم الإرهاب والبعثيين في العراق هو اقتصادي حيث تجني السعودية منافع غياب العراق عن منافستها في السوق العالمية ولتتكفل هي بسد النقص الحاصل في طلبات الأسواق من النفط.

خامساً: الخوف من عراق قوي ومستقر يتمتع بعلاقات حسنة مع الدول العظمى، إذ ربما يفقد ذلك السعودية أهميتها الإستراتيجية ويتراجع حضورها ودورها لحساب العراق.

سادساً: إن دعم حالة الفوضى في العراق عن طريق دعم البعث والإرهابيين يوفر للسعودية منافع في تطويق المجاميع الإرهابية المتمردة عليها، والتخلص منهم، بواسطة زجّهم إلى المحرقة في العراق.

سابعاً: عراق يمتلك الشيعة فيه زمام الأمور يعني في ذهن النظام السعودي وبعض الدول العربية إمكانية قيام ما سمي بالهلال الشيعي الذي حذّر منه الملك الأردني عبد الله الثاني نهاية عام ٢٠٠٤م. مع أنه فرض غاية في البعد، ومن العسير تصور قيام هلال كهذا لأسباب مختلفة ومتنوعة، ولا نراه أكثر من حجة لاتخاذ موقف آنذاك مناوئ للعملية السياسية والتخلي عن دعم الاستقرار والأمن في العراق، ولم يتم الحديث عن هذا الهلال مرة أخرى.

ثامناً: وهو ما يتعلق أيضا بالموقف من إيران وتداعيات ملفها النووي، فإبقاء الوضع العراقي مضطربا يعني إجبار الولايات المتحدة على البقاء، بقاء القوات الأمريكية لا يخفى ـ وهو ما تبين بعد

انسحابها من المدن نهاية حزيران الماضي - انه أصبح مطلبا عربيا وسعودياً، لأجل الاطمئنان لاحتمالات أكبر في اندلاع مواجهة أمريكية - إيرانية، وإدامة حالة التوتر في المنطقة، ولا أقله من أن تواجد القوات الأمريكية في العراق من شأنه إنقاذ السعودية من حرج كبير باضطرارها تحت الضغوط الأمريكية لاستخدام أراضيها لضرب إيران، بل أن الأمر يصدق بدرجة أكبر مع احتمالية قيام إسرائيل بضرب المفاعلات النووية الإيرانية حيث يوفر وجود أمريكا في العراق تحت وطأة الاضطراب الأمني الذي مصدره البعثيون والمتطرفون الآخرون فتح أجواء هذا البلد أمام الطائرات الإسرائيلية والتغطية على أي دور سعودي في الضربة.

هذه مجمل الأسباب التي يمكن أن نفهم من خلالها موقف السعودية والدول العربية التي تسير في ركب دعمها لإعادة البعث ودعم الإرهاب وزعزعة الاستقرار في البلد. ولكن تبقى بعض هذه الأسباب كما هو واضح متعلقة بمنافع الدعم بحد ذاته، وليس وصول البعثيين للسلطة في إطار المشروع العربي وأهدافه. أما آليات هذا المشروع فقد أصبح واضحا مما عرض خلال الصفحات الماضية أن مشروع تدمير العملية السياسية يستند إلى:

أولاً: زعزعة الأمن وإعادة الأمور إلى نقطة الصفر لإشعال الحرب الطائفية مرة أخرى. وهذا ما تهدف إليه العمليات الإجرامية التي حدثت خلال الصيف الحالي، والتي استهدفت بمجملها

الشيعة، لدفعهم صوب الانتقام والثأر بعمليات مقابلة، وهو ما لم يحصل بفضل جهود مرجعياتهم الدينية والسياسية فقد تحلوا بضبط النفس إلى درجة مذهلة، تقول صحيفة نيويورك تايمز في تقرير لها إن شيعة العراق أخذوا بنصيحة قادتهم الدينيين والسياسيين المتعوّدين على المعاناة لقرون فقد رفض هؤلاء الوقوع في الفخ الآن، وبدلاً من ذلك قدموا فضيلة الصبر وأقنعوا أتباعهم بأنهم سيربحون في حال لم يردوا على الهجمات التي استهدفتهم، وكان الزعيم الروحي للشيعة آية الله العظمى علي السيستاني قد حظر أي شكل من أشكال الانتقام العنيف

وتأتي الصحيفة بشهادات وآراء رجال دين شيعة ومواطنين أجمعوا على ضرورة تفويت الفرصة على القاعدة والبعث لأن الهدف مكشوف من وراء العمليات الإرهابية التي استهدفتهم (نيويورك تايمز مقال بعنوان *Iraq's Shiites Show Restraint After Attacks* عدد ١١/٨/٢٠٠٩). إن الغاية من زعزعة الأمن هو إقناع الشعب العراقي بأن الوضع لن يستقر ما لم تستبدل خيارات أخرى بخياراتهم وأن إعادة أزلام النظام السابق هو المفتاح الوحيد لمعالجة التردي الأمني وأن أية حكومة تترأسها الأحزاب الحالية لن تقوى على الإمساك بأمن البلاد. كذلك يهدف مؤججو العنف إلى إرسال رسالة مماثلة إلى الولايات المتحدة يبدو أنها حققت الغرض الذي تهدف إليه إذ تميل واشنطن الآن إلى تسهيل عودة البعث تحت

حجة المصالحة الوطنية بين العراقيين وأنهم يجب أن يحلوا مشاكلهم فيما بينهم دون أن يتم استثناء أية جهة بما فيها حزب البعث والمجاميع المسلحة التي مارست أقسى أشكال الإجرام ضد العراقيين.

ثانياً: الحملات الإعلامية المضللة والتي تستهدف الأحزاب الشيعية الإسلامية وغير الإسلامية عدا واجهات وأصحاب الفكر المرتبط بفكر البعث إذ تقوم وسائل إعلامية عديدة بحملة تشويه وإلصاق كل سلبيات الوضع العراقي بهذه الأحزاب مع أنه من المجحف تحميل الأحزاب لوحدها مسؤولية ما حل ويحل بالعراق لكون اغلب الأذى الذي تعرض له الشعب العراقي كان على يد الإرهابيين وبقايا البعث وبدعم الدول العربية المناوئة للعملية السياسية والرافضة لمعطيات الحالة الراهنة.

ثالثاً: بثّ الفرقة بين العراقيين وحتى بين القوى الممثلة للمكون الواحد ولا يقتصر الأمر على بث الفرقة بين الشيعة فحسب بل طال بعض القوى السنية المعتدلة والضغط عليها باتجاه الأخذ بخيارات تنسجم وأهداف تلك الحكومات التي تمعن في تدخلاتها السافرة.. ولهذا لا يبدو ثمة خيار أمام القوى الإسلامية وغير الإسلامية من الشيعة سوى تجاوز خلافاتها وتقريب تصوراتها ورؤاها ونرى أن إعادة الائتلاف هو الضمان ألأكثر نجاعة في هذه المرحلة، وهو ما تبلورت الجهود لإحيائه وتوسيعه ليشمل قوى وكتل وشخصيات

أخرى من خارج المكون الشيعي ليتسق ذلك مع برنامجه الوطني. إن اتهام الائتلاف بالطائفية وأنه يفتح الباب لتخندقاتها يأتي جزءا من حملات التشهير والتسقيط للقوى التي ائتلفت فيه، فهذه التهمة لا نرى لها تبريرا يذكر بعد أن دعا الائتلاف كل الأحزاب والكتل الأخرى للانضمام إليه دون تمييز ولا شروط مسبقة لهذا ففي حال بروز تخندق طائفي فإن الائتلاف لا يتحمل مسؤولية ذلك بل تتحمله القوى الأخرى التي أبت الانضمام إليه والتعاطي معه بإيجابية فضلا عن أن برنامج الائتلاف هو برنامج وطني بعيد كل البعد عن الحسابات الطائفية الضيقة، نقتطف من البيان التأسيسي لإعلان الائتلاف الوطني العراقي الذي أعلن بتاريخ ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٩م هذه الفقرات:

إن ما يزخر به شعبنا العراقي من خيرات وافرة وقابليات خّلاقة تستدعي أن نضع جميعاً المعايير الموضوعية بعيداً عن مبدأ المحاصصة الاحتكارية والمنغلقة ودفع عملية البناء نحو الانفتاح على كل هذه الإمكانات وتفجير الكامن منها حتى تشق طريقها نحو تحمل المسؤولية ليرى الشعب الاكفأء والأكثر تضحية في مواقع المسؤولية.

إن الائتلاف أمام مسؤولية بنائه الداخلي كمؤسسة وطنية عراقية تمثل بعمقها عمق شعبنا العراقي وبحجمها حجم طموحاته المشروعة كي تتميز بمنهجها في العمل وخطابها في التعبير وان يرسم معالم هيكله بمعايير الكفاءة والوطنية لينهض بمسؤولية البناء

العراقي اقتصادياً وسياسياً وأمنياً ويساهم بإشادة دولة العراق الجديد. وهذا ما يتطلب تعميق روح المواطنة وتجسيد الوطنية، مثلما تحظى الأهداف الوطنية العراقية ببالغ الاهتمام، كذلك يحظى طموحنا العراقي الإقليمي والعراقي الدولي بذات الأهمية لتحقيق ذلك من خلال تعزيز الوحدة الوطنية وتقوية العراق وبرم العلاقات وتجسيدها على الصعيدين الإقليمي والدولي على أساس المصالح المشتركة ودرء الأخطار المشتركة واحترام سيادة الدول وعدم التدخل بشؤونها الداخلية.

إن مهمة كبيرة كهذه محفوفة بتحديات كثيرة وخطرة ولا يمكن أن تنجز إلا بالاعتماد على الله تعالى وتضافر الجهود المخلصة والكفوءة لكل المعنيين، وان طريق تنفيذها لا يقطع إلا بخطى ثابتة وعزيمة لا تلين وبتحشيد لا يقف عند حدود الذات الشخصية أو الحزبية أو الطائفية أو التحالفية، إنما من خلال التعبئة النوعية الواسعة سعة ألوان العراق كلّه.

إننا بالائتلاف الوطني العراقي نصرّ إصراراً كبيراً على مشاركة كافة القوى الوطنية التي كان لها شرف التأسيس السابق، كما أننا نحرص بالغ الحرص على الاتساع الجاد بطريقة بّناءة وصريحة لكل القوى والشخصيات التي يمكن أن ترفد مسيرة الائتلاف وتنعطف به لخير العراق كله ولعموم المنطقة. إن الائتلاف يسجل شكره وبكل إكبار لمواقف المرجعية الدينية التي دفعت بالمسيرة الوطنية منذ

شوطها الأول بعد السقوط على طريق ولادة الدستور والتعاطي البرلماني وتجاوز الأزمات نحو المشاركة بالانتخابات

رابعاً: الاستمرار في عزل العراق عن محيطه الإقليمي العربي والامتناع عن إرسال السفراء إليه وهو جزء من إستراتيجية الضغط على الحكومة العراقية لتقديم تنازلات لم تثمر حد اللحظة عن شيء مهم للمصلحة العراقية الوطنية.. فالسعودية لم تقدم على فتح سفارة لها في بغداد حتى الآن وكأن في ذلك رسالة بعدم الاعتراف بشرعية الحكومة القائمة ولا العملية السياسية الجارية وكأنها تنتظر وصول قوى بعينها كي تقدم على خطوة فتح السفارة بما يعنيه ذلك من دعم معنوي مؤجل حاليا، هذا الجار ينتظر تبلور شكل سياسي يتماشى مع تصوراته ومشاريعه الطائفية الضيقة وهو ما سكت عنه الساسة العراقيون والقوى الوطنية أكثر مما يلزم. ما تمارسه السعودية من ضغوط وابتزاز عبر هذه الورقة تمارسه أغلب الدول العربية الأخرى.

الخيارات المتاحة

لمواجهة مشروع الإقصاء العربي

عقب الانسحاب الأمريكي من المدن العراقية ارتفعت وتيرة التصريحات المحذرة من عودة الأوضاع إلى نقطة الصفر، تلك التحذيرات أطلقها جنرالات كبار في القوات الأمريكية العاملة في العراق، والتي أكدت أن تنظيم القاعدة في العراق ما زال قادرا على تنفيذ هجمات دامية، وأن لدى المسلحين القدرة على إعادة تجميع قواهم، وتنفيذ الهجمات النوعية، من أجل إثارة العنف الطائفي، كما يقول أحد القادة الأمريكيين، وهو روبرت كازلن، الذي يعتبر واحدا من بين عدد آخر من الضباط الكبار، على رأسهم ري اوديرنو، يطلقون التحذيرات تلو الأخرى من مغبة عودة العنف إلى مستوياته السابقة. والسؤال من المستفيد من عودة العنف إلى ما سبق أن عاشته البلاد؟

القوى، السياسية وشخصيات أمنية ومسؤولون حكوميون وإعلاميون ومحللون يجمعون على أن الهدف هو تدمير العملية السياسية أو حرفها لمصلحة بعض القوى ويتم ذلك من قبل حكومات في المنطقة، وقد تردد أن المملكة العربية السعودية رصدت مبلغ ٢ مليار دولار لأجل دعم جهات سياسية قريبة منها في

العراق، لعلها تتمكن من إزاحة الأحزاب الشيعية التي تجلس في سدة الحكم منذ ست سنوات. إن إزاحة الشيعة من السلطة بحسب أولئك يتم التخطيط له في عواصم عربية عدة، وتلعب الرياض محورا أساسيا في التخطيط والدعم لا سيما بعد نجاحها في الانتخابات اللبنانية، حيث دعمت قوى الموالاة بالمال دعما سخيا إضافة إلى الدعم الإعلامي القوي واللافت، وقد أثمر هذا عن نتائج مرضية للرياض، وتود تكرار التجربة بكل حماسة في العراق أثناء الانتخابات البرلمانية المنتظرة بداية العام المقبل، سيما وأن هناك معطيات تشجع المملكة على هذا التدخل السافر بالشأن العراقي، أهمها مجيء إدارة أمريكية جديدة تبدو متسامحة مع عودة البعث، وترغب بكسب ود الأنظمة العربية وفقا لسياسة أوبامية مختلفة عن سياسة بوش إلى حد ما، حيث تعتمد السياسة الجديدة في مكافحة التهديدات الأمنية للأمن القومي الأمريكي على عدم إثارة المزاج العام للشعوب الإسلامية لفك ارتباطها بالخطاب المتطرف وإعطاء حرية أوسع للأنظمة العربية، لتبدو صورة أمريكا مختلفة عن الصورة التقليدية الموصومة بالغطرسة والتعالي، وكذلك لتثق الشعوب بصورة أفضل بحكوماتها جراء تخفيف الضغوط الأمريكية عليها، وهو أمر من شأنه التخفيف من أحد مصادر تشجيع الإرهاب، وفقا للفهم الأمريكي الذي بدأت تطرحه بعض الدراسات في الولايات المتحدة كالتي قدمها جيمس جونز الخبير في

شؤون الإرهاب ومؤلف كتاب (*Blood That Cries Out from the Earth*) الذي صدر عن جامعة أكسفورد، حيث يرى جونز أن المتطرفين المسلمين ليس من الصحيح وصفهم بأنهم مضطربون نفسيا، وهم لا يسعون إلى الموت لمجرد لقاء الحور في الجنة، فهذا أمر غير صحيح، بل هناك أسباب أخرى أهمها الإحباط من الحكومات والبطالة.. الخ.

لقد أثار حفيظة الحكومة العراقية والقوى السياسية الحريصة على إنجاح التجربة الديمقراطية ما تسرب من أخبار لعقد اتفاق بين مسؤولين أمريكان من جهاز المخابرات المركزية الأمريكية وبعثيين في لقاء عقد في تركيا، وأثمر عن توقيع بروتوكول مبدئي يمهد للمباحثات الجادة بين الطرفين لإعادة البعثيين للحياة السياسية والسلطة في العراق مرة أخرى. وقد نشرت الصحف الأمريكية خبر تلك اللقاءات ونشرت تحليلات وتعليقات موسعة في كل من نيويورك تايمز وواشنطن بوست ولوس أنجلس تايمز وساينس مونتير، اللافت أنها في أغلبها وصفت الحكومة العراقية بأنها حكومة يهيمن عليها الشيعة، وكانت واشنطن بوست أكثر صراحة في الربط بين إعادة البعثيين إلى السلطة والإطاحة بالنفوذ الشيعي، الذي تقول الصحافة الأمريكية أنه يعني نفوذا لإيران يثير مخاوف الدول العربية! وقد دفعت عبارة (حكومة يهيمن عليها الشيعة) التي ترددها الصحف الأمريكية مؤخرا وبخاصة صحيفة واشنطن

بوست السفير العراقي في الأمم المتحدة سمير الصميدعي للرد بمقال في نفس الصحيفة منتقدا هذه العبارة، وما جاء في تقرير نشرته واشنطن بوست وصف التفجيرات التي حدثت أمام وزارتي المالية والخارجية بأنها استمرار للحرب الطائفية، واعتبره الصميدعي مضللاً، وردَّ بأنه من الصحيح أن في العام ٢٠٠٦م كانت القاعدة وجماعات متطرفة سنية أخرى توشك على إشعال حرب طائفية في العراق، لكنهم أخفقوا في ذلك، ورأى السفير أنَّ تفسير مثل هذا العنف الوحشي الذي شهدناه من قبل واشنطن بوست بعبارات الصراع الطائفي أمر سهل إلا أنه مغلوط[1]. ويلاحظ أن الصحف الأمريكية قد مالت خلال الأشهر الماضية إلى الحديث عن إمكانية نشوب حرب طائفية تارة، وحرب قومية تارة أخرى، وهو حديث يأتي منسجما مع حديث مماثل في الصحافة العربية خاصة في الدول التي يتهمها العراقيون بأنها تعمل على التخطيط للإطاحة بالتجربة السياسية أو إعادة القوى التسلطية إلى الحكم.

لقد أصبح الحديث عن موقف الحكومات العربية ورفضها لاشتراك الشيعة في الحكم بنسبة تمثيل تقارب حجمهم الحقيقي حديثا صريحا ومباشرا، بل بات القول إن هذه الحكومات تدعم السنة وبخاصة الجهات المسلحة أو المتشددة مما لا يثير أية ردود فعل

(١) مقال لسمير الصميدعي بعنوان Iraq Rises Above Sectarian، واشنطن بوست عدد ٢٠٠٩/٨/٢٤م.

أمريكية، كما كان عليه الحال في الأعوام القليلة التي أعقبت إسقاط صدام حسين، وعلى العكس من ذلك بدت مواقف الحكومة العراقية تتصاعد باتجاه رفض التدخلات الإقليمية في شؤون البلد، بعد يأسها من إمكانية النجاح في تغيير سياسات الحكومات العربية لا سيما المجاورة للعراق كالسعودية والأردن وسوريا، حيث يتواجد على أراضي الأخيرة عدد غفير من البعثيين وكبار الضباط في أمن وعسكر صدام حسين، ويأتي الموقف المتصاعد من الحكومة العراقية بعد تقديم الكثير من التنازلات التي بدت غير مجدية لدول الجوار العربي. إن أهداف هذه الدول أصبحت واضحة يدركها أغلب العراقيين، وترى القوى السياسية الشيعية نفسها في مهب تحديات بالغة الجسامة كون الجهود الرامية لإقصائهم وتحديد نفوذهم - **ما يهمنا هنا الشيعة كمكون لا كأحزاب - أخذت تتظافر وتفصح عن نفسها عبر مخططات ومشاريع يتم الإنفاق عليها بسخاء، ويجري التنسيق على أعلى المستويات بين أكثر من عاصمة، فقد اتفقت الحكومتان السعودية والأردنية منتصف آب الماضي على تشكيل لجنة عالية المستوى لتنسيق مواقفهما بخصوص العراق، وطريقة التعامل مع الشخصيات والجهات والأحزاب داخل وخارج العراق، وتقرر أن تضم اللجنة مسؤولين على مستوى رفيع من الجانبين، لمتابعة أوضاع العراق وخصوصا فيما يتعلق بالاستعدادات الجارية للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها مطلع العام القادم. في وقت**

يشهد البلد تصعيدا أمنيا غير مسبوق يذكّر بأجواء التدهور الأمني في الأعوام التي شهدت الاحتقان الطائفي في العاصمة بغداد وبعض المدن. وإزاء هذا الواقع ما هي الخيارات التي يمكن أن تستند إليها التحركات العراقية؟ وكيف يمكن مواجهة هذا المخطط الخارجي؟

من المعلوم أن دولا عربية تبنّت عام ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م مشروعا داعما لعودة البعث للحكم لكن موقف الرئيس الأمريكي بوش لم يكن يسمح للأخذ بمشروع كهذا، معارضة جورج بوش لهذا المشروع يبدو أنها ناتجة من فهمه عن قرب للوضع العراقي وتعقيداته، فعودة البعث لن تحسم الأمور، بل تزيدها سوءا على سوء، وتخلق واقعا من الصعب التكهن بمدياته الخطرة وتداعياته الواسعة، وكان لدى بوش مبرراته الخاصة، أهمها أن إعادة البعثيين يعني فقدان المصداقية بأمريكا، وإقرارا بفشل المشروع السياسي في العراق، وبالهزيمة التي كان يأبى الاعتراف بها بأي شكل من الأشكال، وبأي صورة من الصور، إلا أن الوضع تغير تماما بمجيء باراك أوباما فهو في حل من أي التزام مسبق، عدا الانسحاب المسؤول كما وصفه، والذي يعني عدم ترك العراق غارقا في الفوضى، وطبقا للمفاهيم الأمريكية ومعاييرها بالطبع. خلال هذه السنوات حدثت متغيرات عديدة، وتم تطوير المشروع العربي بطريقة تعتمد على أساس مهم في رسم سياسات تلك الدول، وسبق الإشارة إلى أن الطائفية العربية تتحكم بمواقف أغلب الأنظمة

العربية تجاه العراق. إن حزب البعث أصبح حزبا طائفيا لا في تصوراته لسياسته في الحكم فهذا من طبيعته المعروفة عنه، بل تعدى الأمر إلى طريقة تعامل قياداته مع أعضائه الشيعة والخطاب الذي تماهى في مفردات الخطاب الديني المتطرف، مبتعدة كل البعد عن مألوف الخطاب السياسي لحزب علماني قومي. تذكر بعض التقارير عن وضع البعثيين في عمّان ودمشق ودبي وصنعاء أن البعثيين الشيعة يشكون ويتذمرون بأنهم مهمشون، ولا تصرف لهم مستحقات مالية مجزية، ولا يدعون إلى الاجتماعات الهامة، ولا يتم اطلاعهم على التفاصيل الحساسة والهامة لخلايا هذا الحزب، سواء في العراق أو في خارجه، يقول صحفي أردني يعمل في الرأي الأردنية لشبكة النهرين نت على الانترنت إنه ازداد دهشة عندما كشف له قيادي كان يعمل في مخابرات صدام ومن أبناء مدينته تكريت مقيم في عمان عن نشرات حزبية للبعثيين العراقيين السنة يمنع توزيعها على البعثيين الشيعة!! وفي وقت تهيئ نشرات وبيانات حزبية لتعميمها على الشيعة والسنة من البعثيين. والأكثر من هذا أن نعلم أن البعثيين في اليمن أقاموا تنظيمهم هناك حصرا بعناصر من الطائفة السنية، ولكن ما يلفت النظر أن تشرف عائشة القذافي على تمويل هذا التنظيم. موقف عائشة هذا يتنافى مع موقف والدها القذافي حسب ما تم تسريبه ونشره من حيثيات رده على عزة الدوري نائب الرئيس العراقي المقبور الذي طالب بدعم الرئيس الليبي، الدوري اعتبر

الشيعة مارقين عن الإسلام، وأن المعركة طويلة معهم، بينما رد القذافي في رسالته للدوري بأنه يريدهم أن يحاربوا من اجل طرد الغزاة وليس محاربة الشيعة، وأطرى على موقف الشيعة وأنهم امتداد للمقاومة، ويرى أن الدولة الفاطمية يجب أن تسود مرة أخرى في القارة الأفريقية، لأن الحكم الأموي وما أعقبه منح حكمًا كان يصب في خدمة الوالي وأمير المؤمنين المفتعل حسب وصف القذافي[1].

وعلى أية حال يبدو أن ساسة العراق الجديد ومعركتهم مع البعثيين والمتطرفين طويلة لترسيخ مكاسبهم والحفاظ عليها والتي هي مكاسب للشعب العراقي بكل أطيافه وتنويعاته. إن أهم ما يجب على القوى السياسية الأخذ به خلال هذه المرحلة التي تبدو مصيرية وحاسمة بالفعل هو تطويق الخلافات البينية وإعادة اللحمة بين الأحزاب والتيارات والكتل، ليس بالضرورة أن يتم ذلك عبر ائتلافات واسعة وإن كان ذلك ضروريا في عدم تشتيت أصوات الناخبين، لكن الأهم هو تجاوز الخلافات بين الفرقاء والتي استفحلت بعد اطمئنان نسبي خادع لمسيرة العملية السياسية والوصول إلى برنامج مشترك ضامن لحقوق الشعب والوطن بعيدا عن المصالح الحزبية العابرة والمكاسب المؤقتة التي سرعان ما تتلاشى. ومن الضروري كذلك مراجعة وتقييم للمراحل السابقة وتصحيح بعض المسارات الخاطئة، إن أي حزب سياسي مهما كان

(١) أرشيف جريد البينة الجديدة، العدد ٨٠٦، ٣٠ / ٢٠٠٩/٤م.

الطابع الذي يغلب عليه وفي ظروف مماثلة لظروف التغيير السياسي في العراق عرضة للوقوع في أخطاء متكررة ولهذا يجدر بكل الأحزاب الإسلامية الوطنية وغيرها مراجعة خطواتها السابقة وكيفية تعاطيها مع الأحداث ليتسنى لها مواصلة مشوارها في بناء الوضع السياسي. ولعله يمكن القول إن المهمة الكبرى ستقع على عاتق الناخبين أنفسهم الذين يتحملون مسؤولية اختيارهم. إن انتخاب مجالس المحافظات مطلع عام ٢٠٠٩ أشرت إلى حقيقة أن الناخب العراقي خاضع لانفعالاته النفسية بدرجة أكبر مما كان متوقعا لهذا بدت نتائج تلك الانتخابات كرد فعل إلى حد كبير وإن لم تخرج خيارات الناخبين عن إطارها المعهود إذ حققت الأحزاب الإسلامية الحصة الأوفى وتراجعت الأحزاب العلمانية والليبرالية بشكل واضح. يبدو أن الناخب العراقي لا زال بحاجة إلى وعي أكبر بالعملية الديمقراطية ودوره المحوري في تشكيل الحالة السياسية التمثيلية فهو من يقرر أولا وأخيرا، لا الأحزاب التي استنفدت كل ما لديها تقريبا، وأصبحت حركتها تقليدية في الشارع.

إن حساسية المرحلة الحالية تقتضي أن يتمتع الناخبون العراقيون بقدر كبير من بعد النظر، وحسن الاختيار، وتقييم صحيح، ومتوازن، بعيدا عن ردود الفعل غير المحسوبة النتائج والأبعاد، وجلّ ما يُخشَى هو أن تتيح ردة فعل ثانية تتكرر في الانتخابات البرلمانية لحزب البعث بحضوره عبر واجهات تنتمي إليه فكرا

وثقافة وأهدافا من العودة مرة أخرى للسلطة. إن وسائل الخداع والتزييف التي تنتهجها وسائل الإعلام المرتبطة ببقايا البعث وبالتمويل الخارجي وما تحاول أن تشيعه من موقف تجاه الأحزاب السياسية العراقية بخاصة الإسلامية يجب أن يفطن إليها العراقيون، وألا يقعوا في الفخ المنصوب لهم، صحيح أن الأمور ليست بهذا اليسر للمواطن الذي لا زال، ومنذ ست سنوات يعيش وضعا متدهورا على كافة الأصعدة الخدمية والمعاشية والأمنية، وهو يلقي بمسؤولية هذا التدهور على أحزاب السلطة، إلا أنه من جانب آخر تبدو الصورة غير منطقية، إذ كيف يمكن التساهل إزاء عودة البعث للسلطة بعد كل هذه التضحيات وأنهار الدم التي جرت على أرض الرافدين؟ كيف يفتح العراقيون الذين اضطهدوا الباب أمام زمن المقابر الجماعية والتنكيل ومصادرة أبسط الحريات ليعود ويصبح المستقبل الذي سيكون حالك السواد؟ إن العودة إلى الدكتاتورية لا يمكن أن يكون خيارا مقبولا ومنطقيا. إن توقعات العودة ليست من نسج الخيال، ولا هي تبرير وحجة لحصر خيارات محددة أمام الجماهير العراقية التي ستنتخب ممثليها في البرلمان القادم، بل هو حقيقة نحسب أنها أصبحت واضحة وضوح الشمس، وقد مر فيما سبق من صفحات بيان لبعض أهم الجوانب التي تؤكدها فضلا عن التصريحات والبيانات التي يعلنها حزب البعث وقادته أنفسهم، والمجاميع المسلحة التي ترتبط به وتتخادم معه. بل أن البعث عاد

لبعض المناطق، كالموصل التي باتت تعرف بعاصمة البعث، يمارس نشاطاته الاعتيادية التي كانت مألوفة قبل سقوط النظام في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ كعقد الاجتماعات اليومية والأسبوعية، وكسب العناصر الجديدة برتبة مؤيد في حزب البعث العربي الاشتراكي، وإصدار نشرات خاصة بالحزب، وإعادة إصدار صحيفة الثورة لسان حال البعث أيام حكمه الأسود في العراق. هناك نشاطات مماثلة في بعض مناطق الأنبار ونواحي تكريت، وكذلك بعض مناطق العاصمة بغداد، وإن كانت بشكل محدود، بل إن عقد الاجتماعات الحزبية لرفاق البعث حدث عام ٢٠٠٨م في مدينة الناصرية قبل أن تلقي القبض عليهم قوات الأمن العراقية، وكانت البصرة قد سبقتها من قبل عام ٢٠٠٦م حين تم إلقاء القبض على مجموعة من البعثيين يجتمعون بشكل سري. إذاً فالبعث لا يزال يشكّل خطرا داهما ويحلم حتى اللحظة بالعودة ثانية للإمساك بزمام الأمور وإحياء الدكتاتورية لتتحكم بمصير الشعب.

إن قطع الطريق على هذه الغاية والرغبة المستميتة يقتضي تعاضد وتضافر الجهود على المستوى الجماهيري والنخبوي، وعلى الحكومة العراقية أن تكون أكثر جرأة في تفويت الفرصة وعدم التهاون مع ملف حلم البعث بالعودة، والمدعوم من قبل دول عربية مجاورة يجب اتخاذ موقف حاسم وحازم من تدخلاتها المتكررة في الشأن الداخلي للعراق. كذلك يجب على الحكومة العراقية عدم الرضوخ

لدعوات الإدارة الأمريكية، فيما يخص ما يسمى بالمصالحة الوطنية التي انحرفت كثيرا عن مسارها، وأصبحت البوابة القانونية والشرعية لإعادة البعثيين في تحايل واضح على مواد الدستور العراقي الذي يحظر تولي البعثيين لمناصب عليا في الدولة ومؤسساتها. لقد أسهمت عودة البعثيين إلى مراكز حساسة عبر نافذة المصالحة في تردي الوضع الأمني، كون هؤلاء قاموا بتقديم الدعم اللوجستي للإرهابيين، ومدهم بالمعلومات وتسهيل تحركاتهم ودخولهم إلى أكثر المناطق تحوطا وتشددا في الإجراءات الأمنية. نشرت الحركة الشعبية لاجتثاث البعث معلومات وصفتها بالمؤكدة، حصلت عليها الحركة من مصادر خاصة، تكشف عن تواجد شبكة إرهابية بعثية جرى اعتقالها تعمل في مديرية الجوازات العامة، أصدرت عشرات الجوازات العراقية الأصولية لإرهابيين عرب، وتفيد المعلومات أن المعتقلين ضباط برتب مختلفة كانوا قد أعيـدوا إلى الخدمة بعد المصالحة والحوارات التي تمت مع البعثيين في الأشهر القليلة الماضية.

انتخابات ٢٠١٠.. العراق في مفترق طرق

في مطلع ٢٠١٠ سيخوض العراقيون تجربة انتخابية جديدة، لها أن تقرر مصير البلاد لزمن طويل قادم، فهي مباراة الحسم السياسي التي كان من المتوقع أن تصل إليها العملية السياسية الجارية منذ سقوط النظام المقبور. هذه العملية التي واجهت تحديات كبيرة ومخاطر جمة استطاعت أن تتجاوزها وتصمد أمامها، وقد لعبت الجماهير العراقية دورا بارزا بتقديمها التضحيات تلو التضحيات التي من الصعب أن يتم غض الطرف عنها، وقد وصلت الأمور إلى خواتيمها.

إن الانتخابات النيابية مطلع العام القادم لها من الأهمية ما يوازي الانتخابات السابقة، بل يفوقها من عدة نواحٍ أهمها:

إنها تأتي في ظروف اصطدام وتدافع إرادات ومشاريع متناقضة داخلية وخارجية، ففي مقابل استمرار المشروع السياسي الذي يسعى لترسيخ الوضع العراقي الجديد بعد إسقاط الدكتاتورية يأتي مشروع خارجي يسعى بدوره إلى إعادة الأوضاع إلى ما قبل التاسع من نيسان ٢٠٠٣م، مشروع قائم على تمكين أقلية حاكمة على حساب أغلبية محكومة، كما كانت طيلة الحقب السابقة منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة إبان الاحتلال البريطاني الذي أشرف على

تشكيل بدايتها تلك، ومن البديهي أن تكون أدوات حكم كهذا هي النار والحديد وكمّ الأفواه ومصادرة الحريات.. الخ.

الانتخابات لا تقتصر على مجرد الوصول بأحزاب سياسية إلى السلطة، بل تتعدى هذه السمة الظاهرية إلى منح شرعية شعبية وقانونية لتوجهات وأجندات سياسية، فنتائج الانتخابات تعني إقرارا لخيارات جماهيرية تبرر مشاريع القوى السياسية المتنافسة، وبما أن الساحة تشهد تقاطعا عنيفا بين تلك المشاريع التي يدعي أصحابها أن مشروع كل منهم هو الذي يضمن المصالح الوطنية، ويلبي رغبات وطموحات الشعب العراقي، لهذا فمن الطبيعي أن يكون العراق على مفترق طرق، وهو أمر سيقرره الناخبون أنفسهم.

إن ألأربع السنوات القادمة التي تمثل الدورة البرلمانية الثانية لمجلس النواب العراقي ستشهد الكثير من الأحداث والمتغيرات والعناصر الأساسية التي تشكل مستقبل البلاد، من بين ذلك الانسحاب الأمريكي المتوقّع، وامتلاك العراق لقوة عسكرية مناسبة بعد تنفيذ عقود التسليح وإمكانية رفع العقوبات الدولية بإخراجه من البند السابع، وعقد اتفاقيات وتحالفات دولية طويلة الأجل، ونضج مؤسساتي يفترض أن يقع كجزء من صيرورة البناء الداخلي للدولة العراقية وغير ذلك، كل هذا يعني أن المنتصر في الانتخابات المقبلة سوف تُكتَب له فرص نجاح ذهبية لم تتوفر طيلة المدة الماضية بعد التغيير.

إن الأحزاب التي يمكن أن تتعرض لخسارة كبيرة في هذه الانتخابات يرجّح أنها ستعاني من تدهور مستمر، قد ينتهي باضمحلالها، وغياب تأثيرها من الساحة السياسية، والذي قد يعني تهميش قواعدها ومريديها.

إن المطلوب الآن هو أن يعي الناخبون العراقيون دورهم وأهميته وأن يشاركوا في الانتخابات بكل ثقلهم ويدققوا في اختياراتهم، وعلى الأحزاب والفعاليات السياسية والمدنية القيام بدورها في توضيح مدى ما تعنيه هذه الانتخابات من أهمية قصوى لمستقبل البلاد، وألا تخضع المشاركة أو التصويت لعوامل رد الفعل أو المزاج النفسي البعيد عن التعقل في حسمه لقراره النهائي.

لقد مر العراق طيلة عقود بتجارب مؤلمة، حيث الظلم والتسلط والقمع والتنكيل، ولم يستطع أبناؤه ممارسة دورهم الطبيعي والحصول على حقوقهم كمواطنين في ظل الدكتاتوريات، وخاصة دكتاتورية البعث، لم تكن هناك أية فرصة للمواطنين العراقيين في المشاركة بغية صناعة مستقبلهم ومستقبل أجيالهم اللاحقة، ونتيجة لحسابات المصالح الغربية تمت الإطاحة بنظام صدام حسين، واستطاع العراقيون ومرجعياتهم السياسية والدينية من استثمار فرصة تاريخية قد لا تتكرر، فأخذوا حيزهم المنطقي والطبيعي وأجبروا المحتل على الكثير مما لم يكن يريد أن يفعله في العراق. إن أهم منجز تحقق هو سماع صوت الجماهير عبر الانتخابات وفقا

للنظام الديمقراطي الذي ادعت الولايات الأمريكية أنها بصدد إقامته في العراق، وجعله منطلقا لمشروع واسع لنشر الحرية والديمقراطية في المنطقة، إن من غير الممكن التنازل عن مكسب كهذا، مهما بلغت التحديات في جسامتها وعنفها، والعراقيون يدركون أن التفريط بهذه المنجزات يعني العودة إلى الوراء، والسقوط في هوة سحيقة مظلمة، تنتهي بدكتاتورية دموية أخرى، قد تكون أكثر قسوة من دكتاتورية صدام نفسه. من هنا تبدو المسؤولية التي يتحملها العراقيون جميعهم والتي شاءتها الأقدار لهم كبيرة وثقيلة، إذ أن أي خطأ يمكن أن يحدث يعني أن التبعات ستكون فادحة للأجيال المقبلة، ولا بد إذا ما أرادوا أن يصونوا مكتسباتهم ومنجزاتهم أن:

يختاروا بوعي من يمثلهم ويحقق طموحاتهم ويضمن لهم مستقبلهم.

أن يتوحدوا خلف الشعارات الحقيقية والمخلصة.

على الأحزاب أن تتجاوز خلافاتها البينية، وإلا انعكس ذلك على الشارع، وأدى إلى خسائر يصعب عليها تعويضها.

الوقوف صفا واحدا أمام التدخلات الخارجية، وقطع الطريق على المشاريع الإقليمية التي تستهدف حاضرهم ومستقبلهم.

أن يتمتعوا بفهم ووعي عميقين لما حدث ويحدث على واقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

تداعيات التفكك والتناحر الحزبي

يمثّل اليوم كل مكوّن عراقي مجموعة من الأحزاب والكتل السياسية، بما خرج عن حدود المقبول لدى الكثير من المعنيين، والذين تسود بينهم قناعة أنَّ كثرة الأصوات للمكوّن الواحد تؤدي إلى إضعاف حضوره، وليس العكس كما تتصور تلك الأحزاب، بالإضافة إلى نشوء خلافات عرضية تضاف إلى مرهقات الحالة العراقية، ويمكن تلافي بعض التداعيات السلبية عن طريق ائتلاف تلك الأحزاب في تجمع سياسي واحد أو اثنين، وهو ما ينعكس إيجابيا على علاقات الكتل الممثلة للمكونات المختلفة فيما بينها أيضا، حيث ستكون فرص التوصل إلى حلول سياسية وسط وضوح رؤية الجميع أكثر مما عليه في حال تعددية حزبية مبالغ فيها تغذي رهانات تطيل من عمر الأزمة بين الفرقاء في البلد.

تطرح الأجواء والحيثيات التي تعقب المواقف والقرارات التي تتخذها الحكومة في سياستها الخارجية على سبيل المثال دليلا واضحا على خطورة التنافس الحزبي، وتشرذم صوت الجهة الواحدة، وظهور الحكومة بمظهر متعددة الرؤوس، فلا يوجد أي تحالف قادر على منح ضمانات الحركة المطمئنة لصانع القرار السياسي. وقد بيّنت الأزمة مع سوريا على خلفية اتهامها من قبل

رئيس الوزراء السيد نوري المالكي بالوقوف وراء التفجيرات التي طالت مبنى وزارة الخارجية ووزارة المالية والتي أوقعت مئات الشهداء والجرحى في آب ٢٠٠٩م أن الصراع بين القوى السياسية وصل إلى مرحلة تنذر بعواقب مفزعة، وتهدد بإضعاف الجميع ما يعني إضعاف الدعم للعملية السياسية، إن من الآثار المترتبة على استمرار هذا الوضع هو:

أولاً: فقدان العراق لقدرته على إقناع دول العالم بضرورة دعم الوضع الجديد، لأن هذا الوضع يبدو مع واقع صراع الطبقة الحاكمة فيما بين مكوناتها الحزبية بهذا الشكل وضعا ميئوسا من إصلاحه، وغير مشجع للوقوف إلى جانبه ويعتبر اقرب إلى الوضع الشاذ منه إلى الوضع السوي.

ثانياً: يغري الدول المجاورة للعراق بالتدخل في شأنه الداخلي، ومحاولة تسويق مشاريعها ويشجعها على الإيغال في دورها السلبي لزعزعة الأمن والاستقرار الأمر، الذي يعني استمرار مسلسل القتل والإرهاب الدموي بحق العراقيين.

ثالثاً: يزيد من مشاعر الخيبة والاستياء الجماهيري وتعاظم النقمة على الأحزاب السياسية، وقد يقود إلى أن تنفض هذه الجماهير يدها تماما من الأحزاب السياسية المشاركة في الحكم، وهو أمر سيسهل من عودة القوى الأخرى التي تحمل برامج معادية للشعب العراقي، تروج لها تحت شعارات زائفة وكاذبة مستغلة نقاط ضعف خصومها

على الساحة، وأبرزها تناحرهم فيما بينهم.

رابعاً: التأسيس لوضع سياسي قلق، وأكثر هشاشة، ولا تبين معه أية معالم واضحة لمستقبل البلاد السياسي، ولا يمكن التعويل على أية تحالفات أو تقاربات، فكلها تبدو رهن مرحلة التقاء مصالح محدودة ومؤقتة، الأكثر خطورة هو رسوخ هذا الوضع في عقلية ونفسية النخب الحزبية والسياسية في تعاطيها مع بعضها البعض، والأخذ به كنهج ومسلمة تحكم حركتها وتخطيطها وبرامجها.

خامساً: إن الصراع الحزبي خاصة بين أحزاب المكون الواحد والتي تشترك في أكثر مما يجب أن تفترق عليه سيتمخض عن قبول شعبي لسلطة الحزب الواحد القادر على حسم الأمور وصناعة القرار بدون النظر إلى غيره ما يعني التمهيد لعودة الدكتاتورية بوصفها خيارا مُراً لا مناص من تجرعه، طبيعة وسيكولوجية المجتمع العراقي لها أن تتقبل مثل هذا التحّول الناتج عن جزع شعبي من خلافات الأحزاب الحاكمة واللاعبة على الساحة.

إن هذه الآثار والنتائج تبدو كارثية، ولا بد أن تستيقظ أحزابنا من غفوتها وتلقي ببصرها بعيداً، لتعرف حجم التحديات التي تخلقها بنفسها. في مقابل ذلك فإن السلطة التنفيذية المتمثلة بالسيد رئيس الوزراء المالكي حاليا تتحمل المسؤولية الأكبر في امتصاص زخم الخلاف ومحاولة العمل على انفراج الأوضاع دون السعي في المزيد من الخطوات التي من شأنها جعل الأمور أكثر تعقيداً،

وتتقلص معها فرص إيجاد الحلول الصائبة لمعالجة الأوضاع التي تشهدها الساحة حاليا. ومن بين الآليات التي يمكن توسلها في هذا الجانب هو مشاورة القوى السياسية الأخرى قبل الإقدام على بعض القرارات ذات الأهمية الكبيرة، وإشعار تلك القوى الحزبية التي هي في الأساس داخلة معه في الحكومة أن من الممكن نسج علاقة متوازنة معها، ليس بالضرورة عبر ائتلاف سياسي لخوض الانتخابات، ففي كل الأحوال تبقى الأحزاب الحالية محتاجة لبعضها البعض عقب الانتخابات القادمة، مهما كانت نتائج كل منها.

يبدو واضحا أن تداعيات تشرذم الصف، وتماحك القوى السياسية بخاصة التي من المفترض أنها تعبر عن تطلعات الأغلبية التي انتخبتها تداعيات يمكن أن تفرز نتائج غاية في الخطورة بحجم ضياع المشروع السياسي برمته.

البعثيون في الدول العربية

بعد سقوط النظام السابق هرب الكثير من أزلامه إلى خارج البلاد، وتوزعوا بين بلدان عربية عدة، ومنهم من كان قادرا على السفر إلى دول أوروبية، الهاربون هم في الأغلب ذوو المراتب العليا في حزب البعث، والضباط العسكريون، والقادة الأمنيون، ومسؤولون مختلفو الوظائف. وسبب هروب هؤلاء هو خوفهم من التعرض لانتقام الضحايا العراقيين الذين وقعوا طيلة سنوات حكم حزب البعث، أو التخوّف من التعرض لملاحقات قضائية من قبل أية حكومة عراقية تقود البلاد، بالإضافة إلى الرعب الذي داخلهم من القوات الأمريكية فقد فسّروا الإطاحة بصدام حسين مقدمة لتصفية حزب البعث وقادة أجهزة القمع الصدامية، وزاد من ذلك الشعور إقدام بول بريمر على سلسلة إجراءات كحلٍّ الجيش والأجهزة الأمنية كافة والهيئات والمؤسسات، لذلك لم يبق الكثير من الضباط والبعثيين الكبار، ويلاحظ أن القليل الذي بقي في العراق استطاع العودة مرة أخرى إلى وظيفته، وتم تقريبهم من قبل القوات الأمريكية، تحت مسمى التأهيل والاستفادة من خبراتهم المتراكمة، الأمر الذي اثبت أن هلع أولئك الهاربين و(سوء الظن)

بالقوات الأمريكية كان مبالغا فيه.

لم تتردد الدول العربية في استقبال عناصر البعث والقوى الأمنية الصدامية، فرحبت بهم الحكومات في الأردن وسوريا وقطر واليمن ومصر والإمارات والسعودية والبحرين، وبدرجة أقل في بلدان المغرب العربي. دوافع إيواء أو استضافة البعثيين من قبل حكومات هذه الدول تكاد تكون واحدة، فهي تشترك في رفض المعادلة السياسية التي قامت بعد سقوط صدام، ورأت في جذب البعثيين وعناصر القوى الأمنية للنظام البائد خير ورقة للضغط باتجاه محاولات إجهاض وتغيير تلك المعادلة من واقع معرفتها بان البعث لن يتخلى عن حلم العودة مرة أخرى للتسلط على رقاب العراقيين، وأن فكر البعث وعقليته تتماشى وتلتقي تمام الالتقاء مع فكر وعقلية تلك الحكومات على الأعم الأغلب، لهذا بدت ثمة أهداف مشتركة، وأن بقايا النظام السابق يمكن أن يكونوا الوسيلة التي يمكن من خلالها التدخل بالشأن العراقي لتنفيذ خطط وأجندات تلك الأنظمة الكارهة والمعادية للوضع العراقي الجديد، ولا اقلها من تصفية حسابات إقليمية ودولية على الساحة العراقية. بالإضافة إلى ذلك كانت هناك حاجة لعناصر الأمن والضباط الكبار ذوي التجربة الطويلة في اضطهاد وقمع الشعب ليستخدموا كجزء من آلة القمع السلطوية في بعض الأقطار العربية ضد شعوبها كاليمن والبحرين والإمارات وقطر. ففي اليمن اعتمد نظام علي عبد الله

صالح ـ وهو نسخة مصغرة من نظام صدام حسين في مطاردة وقتل الحوثيين في مدينة صعدة وما جاورها ـ على البعثيين الذين هربوا من العراق بعد سقوط صدام حسين، والكثير من هؤلاء ضباط بمراتب أمنية وعسكرية عليا، كانوا قد مارسوا شتى أنواع القمع والتنكيل بحق الشعب العراقي خاصة في الشمال، وأحداث الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١م في الجنوب. إن عشرات البعثيين والضباط تم تقليدهم مناصب أمنية ومسؤوليات في الجيش اليمني، ويشرف هؤلاء منذ وقت على العمليات العسكرية ضد جماعة الحوثي، بالإضافة إلى ذلك يتلقى ما يقرب من ٣٥٠٠ ضابط عراقي سابق تدريبات عسكرية في إحدى الثكنات السرية قرب صنعاء، وهو أمر يجري على غرار ما قامت به الحكومة المصرية لمجموعة ضباط وبعثيين في موقع بالقرب من محافظة المحلة المصرية. يتنقل البعثيون بين الدول العربية وبين هذه الدول وبلدان أوروبية بواسطة جوازات سفر منحتها لهم الحكومات العربية بإجراءات خاصة، وفي حالات نادرة يقوم البعثيون بتزوير جوازات سفر بمساعدة جهات ومسؤولين لقاء مبالغ مالية، لا سيما أن حزب البعث يمتلك أموالا طائلة حيث تشير مصادر وتقارير خبرية مؤكدة أن البعثيين في اليمن على سبيل المثال قاموا باستثمار ملايين الدولارات من مبالغ الحزب التي تقدر بحوالي ستين مليار دولار هي حصيلة استقطاعات مالية ثابتة بمقدار ٥٪ من عوائد النفط العراقي منذ السبعينيات وحتى

التسعينيات موزعة ما بين بدر الدين مدثر، عضو القيادة القومية سوداني الجنسية، وعلي غنام سعودي الجنسية.

ولئن كانت بعض الأنظمة العربية قد اكتفت بمنح البعثيين فرصة العمل على أراضيها والانطلاق منها لإلحاق الأذى بالشعب العراقي، ووفرت لهم الدعم اللازم على أكثر من صعيد، فإن بعضا آخر من تلك الأنظمة قام بتوظيف البعثيين في أماكن ومناصب أمنية حساسة، كما مر في المثال اليمني، وهناك نموذج آخر هو البحرين فمعروف أن هذا البلد الخليجي الصغير يحكم بواسطة أقلية سنية في حين يبلغ الشيعة نسبة أكثر من تسعين بالمائة من سكانه، وطالما عانى البحرينيون من ظلم وتعسف السلطات بحقهم، ونتيجة لرغبة هذه السلطات في إحكام قبضة حديدية على شعبها، ومصادرة كل أشكال التعبير والحقوق المدنية، مهما كانت بسيطة، وجدت الفرصة مؤاتية في الاستفادة من البعثيين، وفدائي صدام الذين هربوا إليها، ورحبت بهم السلطات هناك، وأعطتهم الجنسية البحرينية، وهؤلاء يعملون حاليا في شوارع المنامة وغيرها من محافظات البحرين لملاحقة الشباب في دور العبادة، وأثناء تأدية المراسيم الدينية، لأسباب طائفية مقيتة تماما كما كانت وظيفتهم في العراق أيام حكم المقبور صدام حسين. تتحدث بعض التقارير الحقوقية لمنظمات بحرينية معارضة عن الإرهاب الذي تمارسه فرق الموت التي من بينها المليشيات المدنية المسلحة المعروفة بـ(فدائيي صدام)، وهذه

المليشيات تتألف من مرتزقة استقدمتهم السلطة الحاكمة في البحرين، وعينتهم ضمن جهاز الأمن الوطني، الذي يديره الديوان الملكي، متمثلا بوزير الديوان خالد بن أحمد آل خليفة، ورئيس الديوان محمد عطية الله آل خليفة، وهما شخصيتان متورطتان في تنظيم سري، كشفه التقرير المعروف بـتقرير البندر. وكانت أصوات عديدة قد تعالت منتقدة هذا الوضع الجديد حيث الانتشار الكثيف في الشوارع والطرقات لرجال بزي مدني يحملون السلاح ولكن كانت مصير تلك الأصوات هو الاعتقال والمطاردة، ومن بين ذلك ما حدث للشيخ محمد حبيب المقداد الذي انتقد رئيس الوزراء البحريني لاستقدامه عناصر أمن نظام صدام واستخدامهم في تعذيب واعتقال الشباب، فقامت السلطات باعتقاله، والتحقيق معه بتهمة تحويله أموالا إلى خارج البلاد بطريقة غير قانونية، مع أن الأموال التي حوّلها الشيح المقداد من جمعية خيرية تعنى بشؤون الأيتام إلى مبرة خيرية في العراق لصرفها على الأطفال اليتامى هناك. وبالمثل تقوم دولة الإمارات العربية بتوفير دعم كبير للبعثيين، وتعتبر هي وقطر محطة اللقاء والاجتماع بين البعث والقوى المعارضة للعراق الجديد، أبرزها هيئة علماء المسلمين، والفصائل المسلحة من القاعدة، وتنظيمات جهادية سنية أخرى.

على صعيد حركة البعث التنظيمية وإعادة ترتيب أوراقه الداخلية تعتبر العواصم العربية ساحة مفتوحة لإعادة تنظيم

وترتيب أوراق الحزب وإحياء بعض التنظيمات المرتبطة به وتأهيل أخرى تحت مسميات جديدة. وتنتشر فروع البعث في العواصم العربية بعضها تحت أسماء محورة ففي الوقت الذي يعمل فيه الحزب تحت نفس الاسم حزب البعث العربي الاشتراكي في كل من الأردن، ومن قياداته تيسير الحمصي، وأحمد النجداوي، واليمن، ويرأس أمانة سره عضو القيادة القومية قاسم سلام، وفي السودان بقيادة نائب أمين سر قطر السودان عثمان أبو راس بعد وفاة أمين سر القطر، وعضو القيادة القومية بدر الدين مدثر. وكذلك في أريتريا يعمل البعثيون تحت عنوان حزب البعث العربي الاشتراكي - التنظيم الأريتري.

فإنه في لبنان يعمل تحت اسم حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي يرأسه عضو القيادة القومية الدكتور عبد المجيد الرافعي، وفي فلسطين يحمل حزب البعث اسم جبهة التحرير العربية، وأمين سره راكاد سلام، وفي تونس أعاد البعثيون الموالون لصدام تنظيم أنفسهم تحت اسم الشباب العربي البعثي. أما في دول الخليج فلا يوجد تنظيم رسمي لحزب البعث إلا أن هناك نشاطا يقوم به تنظيم غير رسمي هو حزب البعث العربي الاشتراكي في شبه الجزيرة العربية، وهنا صلات وثيقة لحزب البعث بتنظيمات حليفة له كالتجمع الديمقراطي في البحرين، بعد كل ما ذكرناه نتوجه بالخطاب إلى أبناء الشعب العراقي، إن عليهم أن يدركوا خطورة

المرحلة التي تتلخص بمحاولة أطراف عديدة إسقاط المشروع السياسي العراقي وأبناء الشعب العراقي وليس أمامهم لمواجهة الفتنة ودفع الخطر وإسقاط المؤامرات إلّا بحضورهم الميداني في كل مراحل وتفاصيل بناء دولة العراق، وما الانتخابات النيابية إلّا إحدى المفاصل المهمة لهذا الحضور الميداني.

العملية السياسية

في العراق وتحديات المرحلة التدخل السعودي.

أنموذجاً

تأليف

جمعة العطوان

لا يشعر المتابع العراقي بالغرابة من قوة التدخل السعودي في العراق، وبخاصة على مستوى النخب السياسية والثقافية، فقد كان لملوك وامراء السعودية دور كبير وواضح أبان الحرب، العراقية الايرانية في الضغط على النظام البعثي في الاستمرار في هذه الحرب، وكانت تدفع السعودية، المليارات من الدولارات للنظام الحاكم في العراق ثمنا لضحايا الحرب الى الحد الذي كان النظام يحاسب كل عائلة عراقية تفقد ابنها وترفض قبض المكافات السعودية والتي كانت تعطى على شكل سيارات او عقارات[1].

وبالتأكيد فان السعودية كانت تحقق أهداف مزدوجةً من خلال هذا الدعم منها:

اضعاف العراق الذي طالما أرّقَ حكام السعودية بما يمتلكه من مقومات الدولة المتقدّمة،حيث العقول البشرية،فهو يمتلك خزين هائل من العلماء والمفكرين وبكافة الاختصاصات العلمية والفكرية والثقافية، بالاضافة الى المساحة والموقع الجغرافي المهم والاستراتيجي، ففي كل بقعة من العراق تجد الثروات الطبيعية من نفط وفوسفات وأرض زراعية خصبة وغيرها، كل تلك المقومات تجعل السعودية تعيش في قلق مستمر، والذي يعمق هذا القلق ان في

(١) مهدي الخفاجي، حقائق المشروع العربي الطائفي: ص٣٢، الطبعة الأولى.

العراق شعبا يمتلك حسا اسلاميا ووطنيا لايسمح باي تنازل عن ثوابته الإسلامية، وفي مقدمتها الدفاع عن الارض المغتصبة في فلسطين، هذه الارض التي بيعت من أنظمة وحكومات أغلب الدول العربية برعاية سعودية كاملة، وما زالت ترعى وتشرف على بيعها وتمرير المشروع الصهيوني لمصادرتها.

لأن ادخال العراق في اتون حرب طاحنة واضعافه سيخدم المشروع السعودي، وهذا ما تحقق بالفعل.

والهدف الاخر الذي كانت السعودية تروم تحقيقه في العراق فهو مشروع عقائدي ـ تكفيري حيث ان النظام البائد سمح للفكر الوهابي ان يضرب في اطناب العراق من شماله الى جنوبه، وهذا ما علمناه علما (وجدانيا) من خلال المساجد والجوامع التي يدعوا أئمتها الى محاربة الشعائر الإسلامية، ووصمها بالبدع والشرك والضلال وغيرها من المصطلحات الوهابية، والتي كفرت بسببها أغلب المذاهب الإسلامية في العراق، وبطبيعة الحال فان هذه الدعوات التكفيرية كانت ترافقها أموال طائلة، يسيل لها لعاب الآلاف من العوائل المحرومة، والتي تعيش في جهل مطبق، حيث سياسة نظام البعث المبنية على حرمان الشباب العراقي من المطالعة والتعلم فيما يخص المباديء الحقة للاسلام، او مطالعة المصادر والمراجع الفكرية التي تساعد الشباب على التفكير المنطقي الصحيح، وبين هذا الحرمان الرسمي وبين المد الوهابي المسموح به

رسمياً، بل والمشجع عليه، فضلا عن الدعم المالي السعودي منقطع النظير استطاع المشروع الوهابي ان يتغلغل داخل بعض الاوساط العراقية، وبخاصة بين الشباب، وبالاخص بين العوائل المحرومة او تلك التي تقترب شيئا ما في انتماءاتها المذهبية [1].

الانتفاضة الشعبانية والدور السعودي في اخمادها

انطوت ثمانينات القرن الماضي ودخلت المنطقة في تسعينات القرن نفسه ليدخل العراق في دوامة جديدة كانت تمثل قطف الثمار بالنسبة للمشروع العربي ـ السعودي، اذ ادخل العراق في مواجهة دولة الكويت الشقيقة من خلال غزو اجرامي قل نظيره في المنطقة، فدخل المشروع الغربي ـ العربي حيز التنفيذ، أذ قامت (قوات التحالف) بتوجيه اقوى ضربة فصَمت ظهر العراق سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا حيث دمرت البنية التحتية للبلد، وكادت تدمر كل مَعلَم عمراني وحضاري وثقافي.

عندها قال الشعب العراقي المحروم والجريح قولته من خلال إنتفاضة شعبية عفوية عارمة من اقصاه الى اقصاه، وكانت هوية الإنتفاضة واضحة المعالم تمثل مستوى الضغط والحرمان التي تعانية المكونات، التي تمثل الأغلبية الساحقة للمجتمع العراقي، وكانت هذه الإنتفاضة بطبيعتها ترسل أكثر من رسالة لأكثر من طرف محلي

(١) الدكتور إبراهيم خليفة، حقائق المشروع السعودي الوهابي في المنطقة: ص٥٢، طبعة بيروت.

وعربي واقليمي ودولي.

أمَّا المحلي فكانت الانتفاضة تمثل أوَّل اكبر صرخة مدوية بوجه النظام المقبور الذي اعتاد على سياسة كم الأفواه وتحويل الناس الى عبيد، بل وعليهم أنْ يحسنوا العبودية، فلم يكن يتوقع أنْ يقول الشعب العراقي كلمته بوجه هذا النظام، لأنه لم يعتد هذا النمط من التعاطي الجماهيري معه، وإذا كانت ثمّة إنتفاضة كما حصل في إنتفاضة صفر عام ١٩٧٧م فهي رغم أهميتها إلا أنَّها لم ترتق الى مستوى هذه الإنتفاضة سياسيا واجتماعياً واعلامياً، فهذه كانت تمثّل بحق بداية نهاية حكم البعث في العراق.

أمَّا عربيا فانها تمثل رسالة واضحة ايضا الى الانظمة العربية الداعمة للنظام البعثي تؤكد لها ان اصالة وعراقة وكرامة الشعب العراقي لهي اكبر من ان تنال منها المشاريع العربية وبخاصة فيما يتعلق بهوية هذا الشعب وانتمائه الديني المتجذر فيه منذ وجوده على ارض العراق.

اما اقليميا فهي رسالة اخرى لدول المنطقة وبخاصة تلك التي طالها الاعتداء البعثي، وفي مقدمتها دولة الكويت، وجمهورية ايران الاسلامية، ليقول شعب العراق لتلك الدول اننا شعب يرفض الاعتداء على دول العالم، وبخاصة دول الجوار، بنفس قوة رفضه للاعتداء على كرامة الشعب العراقي، وان النظام وزع انتهاكاته لكرامة الانسان، ليس على مستوى شعبه فحسب، بل طال ذلك

اغلب الدول المجاورة.

والرسالة التي ارسلها العراقيون الى العالم وبخاصة تلك التي شاركت في ما يسمى بقوات التحالف كانت اكثر وضوحا حيث اكد المنتفضون أنَّهم يرفضون شتى انواع الاحتلال والهيمنة والاستكبار، هم (العراقيون) يريدون تحرير انفسهم بانفسهم من دكتاتورية البعث وتسلطه واذا كانت ثمة واجب على العالم الغربي والامم المتحدة فهي مساعدة الشعب العراقي على الخلاص من الظلم والاستبداد الذي يرزح تحته.

هنا جاء الدور السعودي مرة اخرى وبكل صلافة وحقد، وبخاصة بعد أنْ وجد أنَّ كل الجهود التي بذلت طلية ثمانينات القرن الماضي من اجل تغيير معتقدات العراقيين والاموال الطائلة التي بذلت قد ذهبت سدى، فكانت السعودية اكثر وضوحا وصراحة من خلال الاتصال الهاتفي الذي اجراه الملك السعودي فهد بن عبد العزيز مع الرئيس الامريكي (جورج بوش) الاب، والتي قال فيها (ايران ابتلعت الخليج اوقوفوا الحرب) في اشارة الى الانتفاضة العراقية (الشيعية) في الجنوب[1].

وهكذا بدا السيناريو السعودي ـ الامريكي الجديد يدخل حيز التنفيذ بعد اجتماع (سقيفة سفوان) حيث دخل المال السعودي هذه المرة بقوة وسط حصار مطبق على الشعب العراقي، اذ اخذ المد

(١) صحيفة وشانطن بوست، ١٩٩١/٨/٢٥.

الوهابي يضرب باطناب العراق، مدعوما بمال لانظير له الى الحد الذي بدات ظاهرة المتاجرة بالنساء العراقيات وتهريب الاطفال الى دول الخليج تجد سوقا رائجة في بعض مناطق العراق، اما المعتقد المذهبي والديني فكان الناس يمرون بحالة تردد واضحة من خلال طرح بعض المسائل العقائدية في جو مشحون بالخوف، ومنع كامل لكل انواع الادوات الثقافية والدينية الى الحد الذي لايستطيع الباحث الاكاديمي الحصول على كتاب فكري مستنسخ فضلا عن المثقف البسيط، بالمقابل تجد سوق المتنبي يكتظ بالاصدارات الوهابية والسلفية، وباجود الطبعات الحديثة، بل وباسعار مناسبة جدا، ليس هذا فحسب بل وصل المال السعودي الى شراء ما تبقى من المصادر الشيعية وحرقها، مما جعل اسعار هذه المصادر اقرب الى الخيال بالنسبة للمثقف[1].

كل هذا يجري أمام مرأى ومسمع ومباركة النظام البعثي الذي أصبح في وضع مخزي سقطت هيبته وكبريائه، لكن التمسك بالكرسي هو السلوى الوحيدة لمأساته، وكان يسمى بالمثل العراقي الشعبي (خاروعة خضرة) لكنه بالمقابل كان يسلط جام غضبه على أبناء الجنوب، وبخاصة بعد أن أعطي له الضوء الاخضر في قمع الانتفاضة الشعبية، وبدا الدعم السياسي السعودي يجعله يتحرك

(١) الدكتور حسين الرحّال، مقالة الدور السعودي الطائفي، موقع أحرار العراق: ٢٠٠٥/٧/١٢.

باطمأنانٍ فضلا عن الغزل الامريكي، الذي اكتفى بعقوبة يسميها تاديبية، لاعادة تاهيل الطاغية من جديد، بالمقابل فان الشعب العراقي الجريح لم يعد يخشى على شيء يفقده بعد أن فقد كل شيء، فلا ثقافة، ولا علم، ولا جامعة يتعلم فيها بعد أن أصبح التدريس في تلك الجامعات حكرا على الحزب الحاكم، وبعض القبائل المتنفذة في السلطة، فاستمر في مقاومته للنظام بكل السبل السياسية والثقافية والفكرية.

سقوط النظام والدور السعودي

من أجل أن لايحسب سقوط النظام على يَدْ القوى الاسلامية المجاهدة والاطراف الوطنية الخيرة حاولت الادارة الامريكية وبالتعاون مع أغلب الدول الغربية وبمباركة سعودية وخليجية واضحة قامت الولايات المتحدة الامريكية بغزو العراق وبشكل سافر ومن دون التنسيق مع المعارضة العراقية، وبخاصة الاسلامية منها، والتي شعرت بحجم المخطط المرسوم لهذا العمل، فكانت صيحات الرفض من قبل زعماء المقاومة الاسلامية لهذا الغزو، وكانت تؤكد هذه الصيحات ان المقاومة العراقية قادرة على اسقاط النظام لوحدها، ومن دون اي تدخل لتلك القوى العسكرية، نعم كان العراق يحتاج الى دعم المجتمع الدولي المعنوي، والموقف الانساني من بطش النظام الفاشي بحق هذا الشعب، وكانت تجارب

الماضي حاضرة امام القوى المعارضة[١].

إلّا أن الذي حصل أن الدعم تحول إلى مشروع احتلال، اذ كانت تريد أمريكا وإسرائيل والدول الطائفية كالسعودية والأردن ومصر أن يقال: إنَّ القوى الوطنية العراقية هي التي سهلت على القوات المحتلة غزو العراق وهذا ماتريده امريكا وحلفاؤها وبخاصة المملكة العربية السعودية، لان شكل المعارضة كان يؤرق منام ملوكها، وهذا ما تحقق بالفعل، اذ اننا نسمع صيحات اذناب البعث، والذين يعتاشون على المال السعودي اخذوا يكررون هذه الشعارات امام الاعلام العربي الماجور والمدفوع له الثمن سلفا[٢].

لكن ما فاجأ الغرب والدول العربية المنخرطة بالمشروع الغربي هو تلك الصيحة المليونية التي خرجت في قلب العاصمة بغداد ـ والتي كان البعض يراهن على ولائها للغرب وانتمائها ـ وكذلك من البصرة تقول هذه الصيحة (نعم نعم للاسلام لا امريكا ولا صدام)، وجاءت هذه الصيحة باشارة من المرجعية الدينية في النجف الاشرف، بعد أن أدركت أن جهوداً تبذل كي يكون المشروع السياسي ودستور العراق سيبنى ويكتب بايادي لاتعبر عن ارادة الجماهير وبخاصة بعد دخول ممثل الامين العام لجامعة الدول العربية الأخضر الابراهيمي، ودروه المشؤوم وطائفيته المعروفة من

(١) صحيفة لواء الصدر، ١٩٩٩.
(٢) إبراهيم الغالبي، شيعة العراق وتهم الخصوم: ص٤٠ (مركز العراق للدراسات)

خلال المخطط الامريكي العربي (الاردن ـ السعودية ـ مصر).

عندها دق ناقوس الخطر امام رعاة ذلك المشروع فبدا سيناريو جديد لافشال النداء الجماهيري، وتبادلت الادوار تلك الدول فيما بينها، ففي الوقت الذي أعلن الرئيس الامريكي بوش الابن ان العراق سيكون ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات مع تنظيم القاعدة[١]، نجد ان قادة تلك الدول العربية تبادلوا الأدوار من خلال مشروع لتحطيم وشائج الشعب العراق وكسر عرى الوحدة فيما بينه، فاخذ الملك الاردني عبد الله الثاني: يزعم بان هلالا شيعيا سيهدد المنطقة متمثلا بايران والعراق وجنوب لبنان[٢]، اما الرئيس المصري حسني مبارك فاخذ يردد: ان شيعة العراق ولاؤهم لإيران، وليس لبلدهم[٣]، واما السعودية فقد جنّدت التكفيرين والارهابيين الوهابية وارسلتهم زرافات ووحدانا الى داخل الارض العراقية.

انطلقت الفتاوى التكفيرية وكفر علماء الوهابية كل مكونات الشعب العراقي، بدعوى أنهم رافضة وعبدة القبور ومشركون، والاكراد خونة،والسنة مرتدون فلتفتح النار ابوابها على العراق، وليحرق كل من فيه، وادعوا ـ زوراً ـ أنّ للرسول الاكرم محمد صلى الله عليه وآله موائد طعام ليستقبل جموع الارهابيين والتكفيرين الذين يفجرون انفسهم بالعراقيين في الاسواق العامة والشوارع ومؤسسات الدولة، وكان أبناء العراق

(١) الصباح، ٢٠٠٤/٦/١٥.
(٢) جريدة البتة، ٢٠٠٥/٨/١٧.
(٣) جريدة الحياة، ٢٠٠٥/٢/٢٥.

يستفيقون من نومهم ليبحثوا عن ذويهم في المزابل، وبين السيارات المحترقة، وفي الانهار وجداول المياه، فبعضهم أُحرق وبعضهم نحر كما تنحر الاضاحي وبعضهم أكلته الكلاب وبعضهم... وبعضهم... وبعضهم، وكل هذا يجري أمام صمت عربي عجيب[١].

كان رد الفعل العراقي الشعبي واضحا بمزيد من التماسك والوحدة والحذر من الوقوع في أتون الحرب الطائفية، وكانت أصوات المرجعية الدينية مدوية بعد كل عمل إِرهابي تكفيري، حيث الدعوة الى الوحدة والتكاتف[٢].

نعم كانت بعض الاصوات من بعض الذين احتسبوا على السياسيين والذين كان موكل لهم ان يلعبوا هذا الدور، كان هؤلاء يلقون باللائمة على الحكومة مرة، وعلى من (جاء مع الدبابات الامريكية) كما ذكرنا آنفاً، ومنهم من كان يذّكر بايام صدام والنعيم الذي كان يعيش فيه العراق، ومنهم من ألقى باللائمة على (تدخل المرجعية بالشأن السياسي) في محاولة لعزلها عن محيطها الجماهيري كيما يغرق العراق في نار الفتنة الطايفية.

وعندما لم تجد العمليات الاجرامية نفعا في تفكيك عرى الوحدة والاخوة بين مكونات الشعب العراقي جند أصحاب المشروع

---

(١) محمد الخفاجي، أمريكا مصدر الإرهاب: ص٦٦، طبعة بيروت (مركز العراق للدراسات).

(٢) العلامة المرحوم السيد فاضل النوري، دور الحوزة العلمية في وحدة الأمة الإسلامية: ص٦٧.

الامريكي ـ العربي كل قواهم فارسلوا التكفيرين محملين بالمتفجرات والاموال العربية (السعودية) الطائلة فكانت أحداث سامراء كي تعطي للحرب الطائفية في العراق زخماً أكبر وأكثر.

احداث سامراء

نجح المشروع العربي المناهض للمشروع السياسي العراقي هذه المرة عندما وجه ضربة موجعة وفي الصميم من خلال استهداف أحد أهم الرموز الدينية والعقائدية لدى اتباع اهل البيت عليهم السلام، عند اقدامه على تفجبير مرقد الامامين العسكريين عليهما السلام في سامراء ذات الاغلبية السنية، وقد نجحوا من خلال هذا الاعتداء في توجيه ضربة مزدوجة، فمن جانب استطاع ازلام النظام البائد ان يتبجحوا أنَّ الإماميين كانا في أمانٍ أبان النظام البائد وأنَّ النظام الجديد لم يستطع ان يوفر حماية كافية للمرقدين الطاهرين رغم ان الحكم في العراق أصبح بيد الغالبية الشيعية، ومن جانب اخر كانت ردود الافعال الانتقامية نتيجة لهذا الحادث الاجرامي اندفعت بشكل أوسع.

وصل العراق على مشارف حرب أهلية،وحصلت اعتداءات من كلا الطرفين (الشيعي والسني) من قبل بعض المتطرفين فضلا عن قيام نفس أصحاب المشروع التخريبي بالاعتداء على المساجد السنية والشيعية وقتل الالاف من أبناء المذهبين، وكانوا عندما يعتدون على مقدسات أبناء هذا المذهب يصرخون باصوات توحي بأنَّ أبناء المذهب الاخر هم الذين انتقموا وانتصروا لمذهبهم، والعكس

صحيح ايضا.

وهكذا كان من نتائج هذا الاعتداء الصارخ الالاف من الضحايا بين قتيل وجريح امام صمت امريكي واضح، ومن دون أيِّ تدخل من قبل القوات الامريكية، بل بالعكس، فان وزير الخارجية الامريكية كان قد صرح انه في حال حصول حرب أهلية فأنَّ أمريكا ستقف بالحياد في إِشارة الى أنَّها لاتتدخل، وهذا ما تبتغيه في مشروعها[1]، ومن الشواهد الوجدانية على الدور الامريكي والسعودي على هذا الاحتقان الطائفي أنَّني استاجرت أحد العمال للعمل في حديقة البيت الذي اسكن فيه، ومن خلال الحوار معه وجدته مرتبكا في حديثه وخائفا فسألته عن طبيعة عمله أجابني انه من اهالي محافظة ديالى وعمله الاساس (خلفة) بناء دور سكنية لكنه جاء الى اقاربه في بغداد بعد تعرضه الى محاولة اغتيال، حفز حديثه هذا فضولي لطلب المزيد عن هذه المحاولة، فأجاب مفصلاً أنَّه كان في سيارة لنقل الركاب، ومعه عدد غير قليل من الركاب وقد تفاجأوا بسيطرة وهمية على قارعة الطريق في احدى شوارع المدينة قرب أحد البساتين وقد استوقفتنا هذه السيطرة، وطلبوا هوياتنا وأنزلونا انا ومجموعة من الركاب بناءا على انتمائاتنا الطائفية، وطلبوا من السيارة الرحيل بمن تبقى فيها، والذي لفت انتباهي والحديث لازال للمواطن المختطف أنَّ هذه الجماعة كانت تمتلك أحدث

(١) الصباح، ٢٠٠٦/٥/٢٧.

الاسلحة الامريكية ومعدات متكاملة، المهم ان هذه المجموعة اخذتنا الى مكان مجهول داخل أحد البساتين علما أنَّ هذه السيطرة كانت موجودة في وضح النهار وبعد ساعات من التحقيق والتعذيب والسب والشتم جاءت القوات الامريكية وعندها انتابنا الفرح الشديد ظنا منا أنَّ هذه القوات ستلقي القبض على هذه المجموعة لكن هذه المجموعة لم تكترث بوجود القوات الأمريكية واستقبلوهم بوجوه فرحه دون أدنى خوف أو وجل، وبعد حديث وهمس بين هذه العصابة والقوات الامريكية امام انظارنا قامت القوات الامريكية باخلاء سبيلنا دون ان تتعرض هذه العصابة الى ادنى مساءلة من القوات الامريكية، وبقيت العصابة في مكانها دون أن تصادر القوات الامريكية أسلحتهم، وهذه الحادثة تركت قلقا نفسيا في سلوكي، وهذا نص ما أكّده المواطن المسكين وأردف قائلا فانا اتعرض الى حالة نفسية أخاف أن أذهب لوحدي حتى في النهار.

من خلال هذه الحادثة البسطة مضافاً الى غيرها من الحوادث لكني اذكرها لايضاح حجم المخطط الامريكي العربي لتمزيق وحدة الصف العراقي، ولكن عمق وجذور التعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي كان كفيلا لتفويت الفرصة على اصحاب هذا المشروع التدميري، وأعتقد أن ما حصل في البصرة، إذ تم إلقاء القبض على بريطانيين اثنين في البصرة يزرعون العبوات الناسفة، وقد تدخلت القوات البريطانية لإطلاق سراحهم دون أن تعطي

تفسيراً مقنعاً (١٢/ ١٢/ ٢٠٠٨).

وماذا بعد؟

بعد كل الماسي والمحن التي مر بها العراق أرضاً وشعباً وثروات ومشروعا سياسيا نهض العراق من من جديد معافي يضمد جراحاته ويعيد بناء دولته على أسس المواطنة والتعايش السلمي وبناء دولة المؤسسات وضمان التكافل الاجتماعي في ظل دستور صوّت عليه غالبية الشعب العرقي، وأخذت الممارسات الديمقراطية تشق طريقها لرسم معالم مستقبل العراق الجديد ولكن المشروع الامركي العربي (السعودي ـ المصري ـ الاردني) لم ينته هو الاخر.

المصالحة العربية العربية تستهدف وحدة العراق

بدا المشروع العربي الامريكي يأخذ طابعا اخر في ظل المصالح المشتركة لهذه الاطراف، واشتراك المصالح تكمن في أنَّ كل الاطراف المشتركة تجمع في ان المشروع العراقي لايخدمها بسبب هوية المشروع التي أفرزتها الديمقراطية في العراق، لذا عمدوا إلى اعتماد مشروع ركائزه تعتمد على تبادل الادوار وتوزيع المهام ونقطة الاتفاق على هذا المشروع تنطلق من اعطاء دور رئيسي وكبير لسوريا داخل العراق وبخاصة بعد الانسحاب الامريكي من العراق نهاية عام ٢٠١١م، وذلك من خلال الضغط على القوى السياسية والحكومة العراقية في العراق للقبول بما يسمى (بمشروع المصالحة

العراقية)، والذي يستبطن في محتواه عودة كبار ازلام النظام البائد لممارسة عملهم السياسي باسم البعث تحت ذريعة ان الديمقراطية تمنع محاربة الافكار مهما كان نوعها، وبما ان البعث فكر ليس فيه ما يمنع اعادته الى الواجهة السياسية ونترك الحكم للناس في قبوله، او عدم قبوله ومن خلال هذا المشروع سيتسنى لكبار ضباط الجيش السابق والاجهزة القمعية من العودة من جديد الى الواجهة السياسية، بالمقابل ستكون هناك تعهدات من قبل المملكة العربية السعودية في توفير كل مستلزمات العمل والإسناد والتمويل لحزب البعث من أجل أداء دوره السياسي المطلوب منه، فضلا عن وجود مخابرات دول مصر والاردن للدعم اللوجستي للبعث في العراق.

ومما يعطي لهذا المشروع بعدا استراتيجيا انه ياتي في مرحلة مهمة واستراتيجية حيث يقترب العراق من مرحلة انتخابية يتحدد من خلالها معالم المستقبل السياسي في العراق للمرحلة المقبلة.

بقي ان مقومات نجاح المشروع الجديد يتوقف على وجود أرضية ضاغطة على الحكومة والدولة العراقية للاستجابة لما يسمى مشروع المصالحة، ومبررات هذه الاستجابة تكون سهلة اذا ما كان هناك وضع امني متردي يكون ضاغطا قويا لاستجابة الحكومة لذلك، لذا فهم يعملون على تخلخل في الوضع الامني الذي يشهد تحسنا ملموسا الى حد كبير، وبما أنَّ العربية السعودية قد خصصت مليارات من الدولارات لانجاز هذا المشروع فلابد من توضيف

جزء من هذا المال لتجنيد الانتحاريين الذين هيأتهم فتاوى علماء الوهابية نفسياً.

مشروع تطهير الاعشاش

بعد ان استنفدت تلك الدول العربية كل ما بجعبتها من وسائل لانجاح مشروعها التدميري في العراق وبعد ان فشلت وبشكل سافر بايجاد شرخ في العلاقات العراقية العراقية على مستوى المكونات الجماهيرية لجأت الى طريقة اخرى علها تجد ثقبا في الجدار الاجتماعي العراقي فلجأت الى ما يسمى بمشروع (تطيهر الاعشاش) او (حرق الاعشاش) وخلاصة هذا المشروع بافراغ المناطق التي تضم خليط من المكونات الشيعية والسنية من اتباع اهل البيت وبخاصة في محافظتي الموصل وديالى من الشيعة لذلك قام أصحاب هذا المشروع باعمال ارهابية يهتز لها جبين الشرفاء من العرب والمسلمين ومنها ما تعرضت له مناطق الشيعة في الموصل ومناطق (طوز خورماتو) في كركوك فضلا عن مناطق شيعية في محافظة ديالى، وكان اصحاب هذا المشروع هدفهم هو إمّا ان ينجحوا في ايجاد احتقان طائفي بين مكوّنات العراق، وهذا ما يعود بالعراق الى سنوات النار والقتل الطائفي أو على أقل تقدير ان ينجحوا في ترحيل اتباع اهل البيت من هذه المحافظات ليتمكّنوا من تغيير ديموغرافية تلك المحافظات وهذا المشروع العربي ـ البعثيي له

اصول بعثية سابقة، وذلك من خلال قيام نظام البعث الصدامي بهذا الفعل عندما قام بتشجيع العرب على الانتقال من المحافظات العربية، واسكانهم في محافظات مختلطة لترجيح كفة مكون على سائر المكونات الاخرى فضلا عن قيامه بالحاق مناطق من محافظات الى محافظات اخرى ولنفس الاسباب، وماالمناطق المتنازع عليها اليوم الّا مثالاً على ذلك، وهذا ماحصل في محافظة كركوك وصلاح الدين والأنبار (نقل منطقة النخيب الكربلائية وضمها الى محافظة الانبار)

اذاً هو مشروع قديم جديد، ولكن حتى هذا المشروع قد فشل ببركة خبرة وحكمة العراقيين ووعيهم السياسي ومعرفتهم المسبقة عن حقيقة الأهداف المرجّوة من هذه المشاريع

طبعا لايحتاج تكرار الاطراف التي تقف وراء هذا المخطط فازلام النظام القابعين في اليمن والدعم المالي السعودي والمخابرات المصرية هي صاحبة هذا المشروع وكل المشاريع التدميرية

الائتلاف الوطني العراقي والتحديات المنتظرة

بقي تحدٍّ اخر يواجه اصحاب هذا المشروع الطائفي الذي تقوده السعودية بكل وضوح ويكمن هذا التحدي بوجود «الائتلاف العراقي الموحد» وما يمثله من نقطة ارتكاز في نجاح المشروع العراقي السياسي، فلابد من الطعن بهويته، والعمل على عدم العودة الى تشكيله من جديد، وبخاصة أن القائمين على هذا الائتلاف

يرومون الانفتاح على كل المكوّنات الدينية والمذهبية والقومية العراقية ليطرح بحلة وطنية جديدة وهذا مايعطيه زخما ومقبولية في الاوساط الشعبية والجماهيرية، فلابد من الوقوف بوجهه وتفويت الفرصة عليه، وبطبيعة الحال سيكون المال السعودي جاهزا لاداء الدور المطلوب منه.

ولكن ماذا عسى ان يؤدي هذا المال من دور لمنع تكامل ائتلاف وطني جديد؟ ما خصص من مال او لنقل من مليارات من الدولارات ستصرف في خلخلة الوضع الامني كما ذكرنا، ويوم الاربعاء الدامي الذي استهدف وزارتي الخارجية والمالية والذي راح ضحيته اكثر من الف مواطن بين شهيد وجريح خير دليل على ذلك اما فيما يخص الجانب السياسي وبخاصة في مسالة تشكيل الائتلاف الوطني الجديد فقد بدات اجهزة مخابرات الدول العربية المعنية بهذا الشان تتصل ببعض الشخصيات الوطنية وغير الوطنية لاغرائهم بالمال من أجل الحؤول دون الدخول بهذا الائتلاف، وبالتالي تحجيمه وطنيا وتقزيمه طائفيا ليسهب اعلام تلك الدول فضلا عن الاعلام الغربي رميه بالطائفية او ما شابه ذلك، وفعلا حصلت اتصالات مع بعض رؤساء القبائل العربية، وبخاصة السنية منها، وتعهدوا لهم بتقديم المال الكافي وتسخير أغلب القنوات العربية للدعاية الانتخابية، اذا ما نزل هؤلاء بمفردهم في الانتخابات، أو في غير قائمة الائتلاف الوطني العراقي الجديد، وقد استجاب البعض من

هؤلاء فضلا عن اولئك الذين كانوا ولازالوا يعتاشون من المال العربي، من أجل إفشال المشروع الوطني الجديد، ومن يتابع تصريحات ايتام النظام في قبة البرلمان المسمومة والحاقدة على المشروع السياسي الجديد يصل الى قناعة كم هو حجم المال العربي الذي دخل الى السوق السياسي العراقي، ناهيك عن بعض اعضاء مجلس النواب الذين ارتكبوا جرائم بشعة بحق الشعب العراقي ووجدوا في تلك الدول الشقيقة ملاذات آمنة وانضمامهم الى مجرمي البعث ليعاد تأهيلهم من جديد .

هذه بشكل مختصر أهم ملامح المشروع الامريكي العربي الجديد في العراق فماذا يضمر لنا المستقبل من مفاجات، وهل سينجح هذا المخطط ام أنَّ ارادة العراقيين ستنتصر هذه المرة كما انتصرت في المرات السابقة، هذا ما ستجيب عنه الأيام أو الأشهر المتبقية من عمر العراق من خلال مشاركتهم الفاعلة في الانتخابات، وفي رصد وتقوية المسيرة السياسية العراقية.

فهرست

مدخل حقيقة الخطاب العربي البعثي الطائفي ٧

العملية السياسية في العراق (والتحديات) والمشروع العربي البعثي الطائفي .. ١٩

الطائفية في العراق ٢٥

العلاقات العراقية . العربية العلاقة مع المملكة العربية السعودية..... ٣٥

تصدير الإرهاب إلى العراق السعودية ودورها في تأجيج الفتنة الطائفية ومحاولات تدمير العملية السياسية..... ٤٥

أولاً: الجهاد في العراق لقتل أبنائه..... ٤٩

ثانياً: الدعم المالي العربي للإرهاب ٥٨

ثالثاً: الدعم الإعلامي السعودي ٦٧

المشروع العربي الطائفي وآلياته ٧١

الخيارات المتاحة لمواجهة مشروع الإقصاء العربي..... ٨٣

انتخابات ٢٠١٠ .. العراق في مفترق طرق ٩٧

تداعيات التفكك والتناحر الحزبي ١٠٣

البعثيون في الدول العربية..... ١٠٩

العملية السياسية في العراق وتحديات المرحلة التدخل السعودي . أنموذجاً... ١١٩

الانتفاضة الشعبانية والدور السعودي في اخمادها ١٢٣

سقوط النظام والدور السعودي..... ١٢٧

احداث سامراء..... ١٣١

وماذا بعد؟.....١٣٤
المصالحة العربية العربية تستهدف وحدة العراق.....١٣٤
مشروع تطهير الاعشاش ١٣٦
الائتلاف الوطني العراقي والتحديات المنتظرة.....١٣٧
فهرست.....١٤١